مادة /مبادئ الاقتصاد
المرحلة الاولى

الفصل الأول/ مفاهيم عامة

تعريف علم الاقتصاد: Economic
يعد علم الاقتصاد من المعارف المهمة لذا شهدت دراسته اهتماماً كبيراً من قبل الفلاسفة والمفكرين القدماء الذين وضعوا القواعد الأساسية لم يوف ألان بعلم الاقتصاد .
اشتق مصطلح علم الاقتصاد من لفظ يوناني يتكون من كلمتين الأولى (Eco) أي المنزل والثانية (nomic) أي تدبير ،وبهذا يصبح مفهوم المعنى باليوناني علم تدبير المنزل.
وقد اختلف الاقتصاديون في التعريف وهذا أنتج من الاختلافات الفكرية فمثلا إن :-

١- آدم سميث (1776): (هو العلم الذي يختص بدراسة الوسائل التي يمكن للامم بواسطتها أن تغتني ماديا)
فآدم سميث يركز على الانتاج ويعتبره الموضوع الوحيد لعلم الاقتصاد كما يتبين من التعريف.

٢- جون ستيوارت ميل: (علم تطبيقي يدرس الانتاج وتوزيعه)
اي انه يركز على جانبي الانتاج والتوزيع، اي انه ذهب ابعد من ادم سمث ووسع من نطاق علم الاقتصاد ليشمل الانتاج والتوزيع معا.

الاقتصاد الكلي والاقتصاد الجزئي:

الاقتصاد الكلي (Macro Economics):
يتعلق بكليات علم الاقتصاد فهو يعالج مشاكل الاقتصاد الوطني ككل ويهتم به، وبشكل عام يكون موضوعه الأساس تحديد مستوى الدخل وتغييراته.
الاقتصاد الجزئي (Micro Economics):
يتعلق بمسائل الأفراد والمشاريع ويكون الاهتمام فيه مركزا على تكوين الاسعار، والمشكلة الأساسية التي يعالجها هي تحديد الأسعار والكميات بقوتي العرض والطلب.

الحاجات وأنواعها:
يقصد بالحاجة الرغبة في الحصول على وسائل لازمة لوجود الانسان او للمحافظة علية او لتقدمه،ولكي تصبح الحاجة حاجة اقتصادية لابد من توفر بعض الخصائص.

خصائص الحاجات الاقتصادية:
١- قابليتها للتعدد:
ذلك لأن الحاجة ترتبط بالرغبة، وبما ان الرغبات متعددة ومتزايدة فالحاجات متعددة ايضا.
٢- قابليتها للاستبدال:

اي ان الحاجات تعوض في الغالب بحاجات اخرى يكون اشباعها اكثر سهولة من اشباع الحاجة الاولى، وعادة ما توجد سلعة تحل محل اخرى، ودرجة التعويض هذه تختلف من سلعة الى اخرى اعتمادا على مدى ضرورة الحاجة.

٣- قابليتها للاشباع:

اي ان الحاجات الاقتصادية هي حاجات واقعية وليست خيالية أو مستحيلة كالسفر الى الشمس مثلا.

٤- الحاجات متكاملة ومترابطة:

أي ان الحاجات تكمل بعضها بعضا، فهي متلازمة ولا تظهر بشكل منفرد وانما توجد عادة حاجات اخرى تكملها مثلا الحاجة الى سيارة تكملها الحاجة الى وقود.

٥- الحاجة تنشأ عن طريق التعود:

تزول أي انه كلما طال أمد استغلال السلعة أو الخدمة كلما تأصلت الحاجة اليها في نفس الفرد، ومع ذلك يمكن ان الحاجة اذا أمكن استبدالها بحاجة اخرى.

وتقسم الحاجات الى نوعين بشكل عام:

١- الحاجات غير الاقتصادية:

عبارة عن تلك الحاجات التي يتم اشباعها عن طريق سلع لم يبذل الانسان جهدا في انتاجها، اي ان هذه السلع لا تتحمل تكاليف الانتاج اي ليست لها قيمة اقتصادية وهي موجودة بصورة طبيعية، وتسمى بالسلع الحرة أو السلع غير الاقتصادية كالماء والهواء.

٢- الحاجات الاقتصادية:

وهي تلك الحاجات التي يتم اشباعها بواسطة السلع والخدمات التي يبذل الانسان الجهد في انتاجها، اي ان انتاجها يتحمل تكاليف مادية، وهذا يعني ان هذه السلع والخدمات لها سعر أو قيمة ينبغي على المستهلك دفعها لغرض الحصول عليها، وهذه السلع والخدمات هي التي تسبب المشكلة الاقتصادية بسبب ندرتها.

انواع السلع الاقتصادية:

الثروة:

اذا كانت السلعة مادية فهي ثروة، فالثروة القومية هي مجموع الأراضي الزراعية والموارد تحت الارضية والمصانع والمكائن والطرق والجسور ووسائل المواصلات والبنايات والممتلكات.

ولا يمكن اعتبار الأشياء المادية من قبيل الثروات كالمهارة الفنية، حيث انها غير قابلة للتقييم وغير قابلة للانتقال، اذن فالثروة هي الأشياء المادية التي تمتلك منفعة وتكون نادرة ومن الممكن تحويلها. اما النقود والسندات فهي لا تعد ثروة انما هي حقوق على السلع الاقتصادية.

الخدمات:

هي الأشياء غير المادية التي تمتلك منفعة ونادرة وقابلة للانتقال.

هذا هو مفهوم السلع وفقا لعلم الاقتصاد، حيث توزع الى ثروة وخدمات، لكن وفقا للمفهوم القانوني فالسلع هي الأشياء المادية ذات القيمة، والخدمات هي الأشياء المعنوية ذات القيمة، وبمجموعهما يشكلان ما يسمى بالانتاج، ويمكن ان يعتبر الانتاج ثروة بحد ذاته.

الفعاليات الاقتصادية

هي درجة تحقيق الاهداف المنشودة سواء العامة او الخاصة وتنحصر الفعاليات الاقتصادية في اربعة اقسام:-

١- الانتاج (Production):

الانتاج عبارة عن خلق المنفعة أو زيادتها، والانتاج يتضمن اية فعالية تجعل السلع والخدمات متوفرة للناس. اذن فهي العملية التي تملأ الفجوة بين الموارد الطبيعية وحاجات المستهلك.

٢- التبادل (Exchange):

بعد الانتاج هناك مشكلة وضع المنتجات في ايدي اؤلئك الذين سوف يستخدمونها، حيث انه لأجل اشباع الحاجات المختلفة يجب تبادل السلع والخدمات بين الاشخاص، فليس باستطاعة احد العيش مكتفيا بذاته. وفي الوقت الحاضر تتم مبادلة السلع بالنقود ثم تحول النقود الى سلع اخرى مرة ثانية.

٣- التوزيع (Distribution):

يقصد بالتوزيع تقسيم القدرة الشرائية (الدخل) بين اولئك الذين اسهموا في الانتاج، ويكون هذا التقسيم في شكل (مدفوعات، اجور، ريع، فائدة، ربح....الخ).

٤-الاستهلاك (Consumption):

الاستهلاك هو المرحلة النهائية للفعاليات الاقتصادية والهدف النهائي للنشاط الاقتصادي ويتمثل الاستهلاك بالانتفاع من السلع والخدمات لاشباع الحاجات البشرية.

المشكلة الاقتصادية:

ان جوهر المشكلة الاقتصادية يتمحور حول الندرة النسبية،اي ندرة وسائل الانتاج الازمة لاشباع حاجاتهم.بعبارة اخرى ان المشكلة الاقتصادية تنشأ بسبب احساس الفرد بوجود حاجات متعددة ومتجددة (أي حاجات غير محدودة) ووسائل اشباع نادرة او محدودة.

اركانها:

١- ماذا ننتج:اي السلع تنتج وما كميتها،ثم نرتب هذه الاحتياجات وفقا لاهميتهااو ما يعرف (سلم التفضيل الجماعي).

٢- كيف ننتج:أي ما هي افضل الطرق والاساليب التي تحتاجها العملية الانتاجية،وكذلك المفاضلة بين البدائل المتاحة وصولا الى الاستخدام الامثل للموارد الاقتصادية(تنظيم عملية الانتاج).

اي نظام اقتصادي يواجه (٣) محاور لحل المشكلة الاقتصادية هي:

المحور الاول: كيفية تخصيص الموارد الانتاجية المتوفرة بين القطاعات الاقتصادية داخل المجتمع اي بين (القطاع الزراعي، القطاع الصناعي، القطاع الخدمي كالنقل والتعليم والصح....الخ).

المحور الثاني: تحديد الاسلوب الذي يتم بموجبه توزيع الانتاج بين افراد المجتمع، ولغرض توزيع

الانتاج تواجه النظم الاقتصادية مشكلتين:

أولا: تحديد كمية ونوعية الانتاج للفترة القادمة.

ثانيا: تحديد الاسلوب المستخدم في الانتاج، وبشكل عام هناك اسلوبان:

اسلوب انتاج كثيف الرأسمال كثيف التكنولوجيا.

اسلوب انتاج كثيف العمل (قليل التكنولوجيا)

٣- هدف الاستراتيجية التنموية للدولة:

فالهدف المستقبلي للسياسة الاقتصادية للدولة يحدد الاسلوب المتبع، فمثلا اذا كانت الدولة من الدول النامية وارادت ن تقوم بنهضة اقتصادية للتخلص من التبعة السياسية فعليها ان تلجأ الى اسلوب كثيف الرأسمال والتكنولوجيا لا الى اسلوب كثيف العمل.

المحور الثالث: كيفية توزيع الدخل على افراد المجتمع:

يقصد به كيفية توزيع الناتج القومي المتحقق (اي الدخل القومي) بين افراد المجتمع، فكل نظام اقتصادي يجب ان يحدد الآلية التي تستخدمها لتوزيع الدخل القومي.

أنواع النظم الاقتصادية:

يقصد بالنظام : مجموعة العلاقات الاقتصادية والقانونية والاجتماعية التي تحكم سير الحياة الاقتصادية في مجتمع ما في زمان بعينِه.

فحل المشكلة الاقتصادية عن طريق المحاور السابقة يعتمد على التوجه السياسي الخاص بكل نظام اقتصادي وبناء عليه يتم تحديد اسلوب الانتاج المعتمد، وبشكل عام هناك ثلاث نظم اقتصادية:

اولا– النظام الرأسمالي الحر: وفيه تكون جميع ثروات الاقتصادية مملوكة من قبل الافراد،وان جميع المشاكل الاقتصادية تحل عن طريق السوق.

ثانيا– النظام الاشتراكي: : وفيه تكون جميع ثروات الاقتصادية مملوكة من قبل المجتمع ممثل بالسلطة المركزية (الحكومة)ويتم اعتماد التخطيط الاقتصادي كاساس لحل المشكلة الاقتصادية.

ثالثا– النظام المختلط:وهو نظام يجمع بين النظامين السابقين،حيث يمتلك الافراد بعض وسائل الانتاج كما تمتلك الدولة الجزء الاخر.

الفصل الثاني/ الطلب Demand

يعرف الطلب:بانه مقدار الكمية من سلعة معينة ،والتي يرغب الفرد في شرائها بوقت معين وعند مستوى معين من الدخل.

محددات الطلب (Determinants of Demand):

١– سعر السلعة نفسها:وتكون العلاقة عكسية بين الكمية المطلوبة من سلعة معينة وسعر(Price) تلك السلعة.

٢– ذوق المستهلك:

إن تغير ذوق المستهلك سيعمل على تغير الطلب على السلعة. فإذا كان هذا التغير في صالح السلعة (أي أن المستهلك أصبح يفضل السلعة الآن ويرغب في الحصول عليها) سيرتفع الطلب على السلعة، والعكس صحيح.

٣– عدد المشترين:

كلما ارتفع عدد مستهلكي السلعة كلما ارتفع الطلب على السلعة،وكلما انخفض عدد مستهلكي السلعة كلما انخفض الطلب على السلعة.

٤- توقعات المستهلكين:

إذا توقع المستهلك ارتفاع سعر السلعة في المستقبل أو نفاذها من الأسواق، فإن ذلك سيدفع المستهلك إلى زيادة طلبه على السلعة في الوقت الحاضر، وبالتالي سيرتفع الطلب على السلعة ،والعكس صحيح.

٥- أسعار السلع الأخرى:

إن تغير أسعار السلع الأخرى قد يعمل على التأثير على الطلب على سلعة ما. وهذا يعتمد بالطبع على نوع السلع الأخرى. ويمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من السلع كما يلي:

A- السلع البديلة (Substitutes):

وهي السلع التي يمكن أن تحل محل بعضها البعض في الاستهلاك، كالشاي والقهوة مثلاً. فارتفاع سعر القهوة سيعمل على زيادة الطلب على الشاي (حيث يمكن إحلال الشاي محل القهوة في الاستهلاك)،

B- السلع المكملة (Compliments):

وهي السلع التي لا يمكن استهلاك الواحدة منها إلا باستهلاك الأخرى، كالشاي والسكر، الكاميرا والفيلم وهكذا.

C- السلع المستقلة (Independent):

وهي السلع التي لا يرتبط استهلاك الواحدة منها بالأخرى كالتفاح والشاي مثلاً.

٦- دخل المستهلك:

يعتبر دخل المستهلك من العوامل الرئيسية المحددة لطلب المستهلك على السلعة وذلك حسب نوع السلعة. ويمكن التمييز بين نوعين من السلع:

A- السلع العادية (Normal Goods):

وهي السلع التي يرتفع الطلب عليها عند ارتفاع دخل المستهلك وبالتالي انتقال منحنى الطلب عليها للأعلى. ومن هذه السلع نجد الملابس الفاخرة.

B- السلع الرديئة (Inferior Goods):

وهي السلع التي ينخفض الطلب عليها عند ارتفاع دخل المستهلك وبالتالي انتقال منحنى الطلب عليها للأسفل. ومن هذه السلع نجد مثلاً الفلافل والسلع المقلدة.

قانون الطلب:ينص القانون ان الكميات المطلوبة من سلعة او خدمة معينة ،والتي يكون المشترون مستعدون لشرائها في وقت وسوق معينين تختلف او تتناسب عكسيا مع اسعار تلك السلع او الخدمة،بافتراض ثبات العوامل الاخرى (سعر السلعة نفسها ،ذوق المستهلك، عدد المشترين، توقعات المستهلكين، أسعار السلع الأخرى، دخل المستهلك)

وهناك استثناءان لقانون الطلب:

١- سلعة جيفن: لاحظ من خلال دراسته إن أصحاب الدخول المنخفضة (الفقراء) يزداد طلبهم على السلعة الدنيا مهما ارتفعت أسعارها لأنه لايوجد بديل ارخص وأفضل بالنسبة له ولكونها سلعة ضرورية لايستطيع الاستغناء عنها.

٢- سلع الترفية: إن هذا النوع من السلع خاص بالأغنياء ، حيث يزداد الطلب على هذه السلع عند ارتفاع أسعارها لغرض إشباع حاجة نفسية تتمثل بالمباهاة أو المظهر وذلك باعتقادهم إن ارتفاع السعر هو دليل على جودة ورقي السلعة مثل الذهب والتحف الفنية النادرة.

جدول الطلب:يشير الى العلاقة الرقمية ما بين الكمية المطلوبة من سلعة معينة،وسعر تلك السلعة،بافتراض العوامل المحددة للطلب

P	Q
1	100
2	80
3	60
4	40
5	20

منحنى الطلب :وهو التمثيل الهندسي لجدول الطلب، ومن أجل رسم العلاقة بين سعر السلعة والكمية المطلوبة منها بيانياً. يمثل المحور الافقي الكميات المطلوبة(Q) بينما يمثل المحور العمودي السعر (P).وعند اسقاط النقاط نحصل على منحنى الطلب.

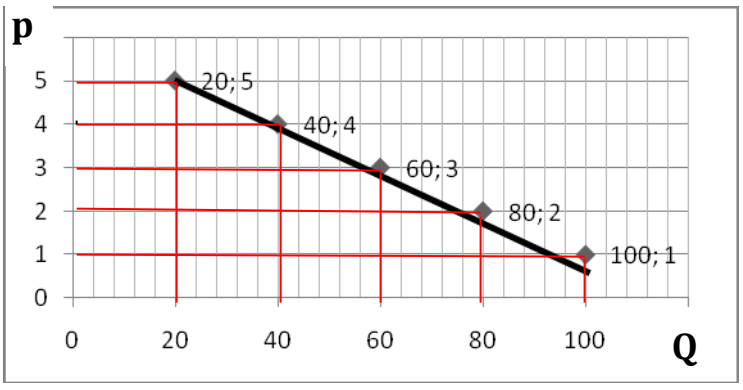

يتضح من المنحنى انه ذو ميل سالب وذلك لسببين:

الاول– اثر الدخل:في حالة ارتفاع سعر السلعة (مع افتراض الدخل النقدي ثابت)يقوم المستهلك بشراء هذه السلعة بكمية اقل من السابق لان دخله الحقيقي قد انخفض،ويحدث العكس في حالة انخفاض انخفاض السعر فان المستهلك يشتري المزيد منها لان انخفاض السعر يعني زيادة الدخل الحقيقي.

الثاني– اثر الاحلال:في حالة ارتفاع سعر السلعة(مع بقاء اسعار السلع البديلة ثابتة)يجعل هذه السلع تصبح ارخص نسبيا من السلع التي ارتفع سعرها،فالمستهلك سيقلل من استهلاكه من السلعة التي ارتفع سعرها،ويزداد طلبه للسلعة المنخفضة للسعر والعكس صحيح.

مرونة الطلبElasticity of Demand

تشير الى درجة استجابة الكمية المطلوبة من سلعة معينة نتيجة للتغير في السعر او العوامل الاخرى.

وتقسم الى ثلاثة انواع:–

اولا– مرونة الطلب السعرية:وهي درجة استجابة التغير بالكمية المطلوبة من سلعة معينة نتيجة لتغير سعر تلك السلعة،وتحسب رياضيا:–

$$Edp = \frac{\frac{\Delta Q}{Q}}{\frac{\Delta P}{P}} = \frac{\frac{Q2 - Q1}{Q1 + Q2}}{\frac{P2 - P1}{P1 + P2}}$$

اشكال مرونة الطلب السعرية

١– الطلب المرن إذا كانت نسبة التغير في الكمية المطلوبة أكبر من نسبة التغير في السعر .
وتكون القيمة المطلقة لمعامل مرونة الطلب أكبر من الواحد الصحيح .

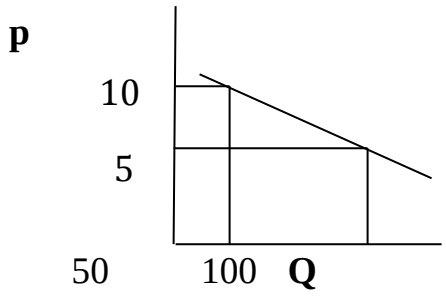

E >1

٢- الطلب غير مرن إذا كانت نسبة التغير في الكمية المطلوبة أقل من نسبة التغير في السعر. وتكون القيمة المطلقة لمعامل مرونة الطلب أقل من الواحد الصحيح

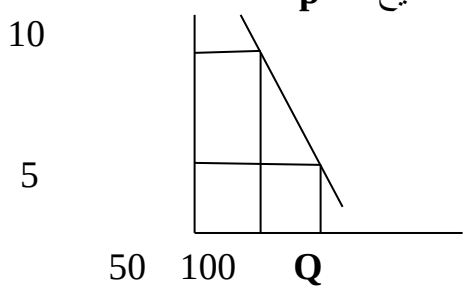

E<1

٣- الطلب احادي مرونة إذا كانت نسبة التغير في الكمية المطلوبة تساوي نسبة التغير في السعر. وتكون القيمة المطلقة لمعامل مرونة الطلب تساوي الواحد الصحيح .

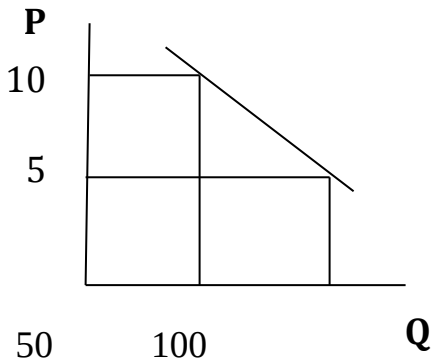

E=1

٤- طلب عديم المرونة ،وفيه لا تتغير الكمية المطلوبة من سلعة معينة،مهما تغير سعر السلعة،ويكون معامل المرونة مساوي للصفر.

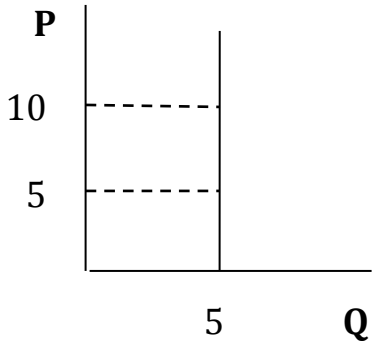

E=0

٥- طلب تام المرونة،يكون التغيرفي الكمية المطلوبة ما لا نهاية،على الرغم من ثبات سعر السلعة،ويكون معامل المرونة ما لا نهاية.

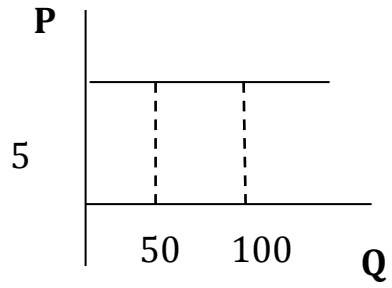

E=∞

امثلة تطبيقية للمرونات

سؤال / افترض ان سعر سلعة معينة انخفض من 4 دينار الى 2 دينار،الامر الذي ادى الى زيادة الكمية المطلوبة من 100 وحدة الى 500 وحدة.

احسب مرونة الطلب السعرية مع بيان نوع السلعة؟

$$\mathbf{E} = \frac{\frac{500-100}{600}}{\frac{2-4}{6}} \qquad \frac{\frac{400}{600}}{\frac{-2}{6}}$$

$$= \frac{400}{600} * \frac{6}{-2}$$

$$= \frac{4}{-2} = -2$$

نوع الطلب مرن لانها اكبر من الواحد، اما الاشارة السالبة فتشير الى العلاقة العكسية بين السعر والكمية

ثانيا- مرونة الطلب المتقاطعة(التبادلية) (Cross):وهي درجة استجابة االكمية المطلوبة من سلعة معينة نتيجة لتغير سعر سلعة اخرى.

وتجدر الاشارة انه اذا كان معامل المرونة المتقاطعة موجب فان السلعتين بديلتين،واذا سالبة فان السلعتين متكاملتين، وتحسب رياضيا

$$\mathbf{Ec=} \frac{\frac{\Delta Q\ A}{QA}}{\frac{\Delta PC}{PC}}$$

مثال/ احسب من الجدول المرونة المتقاطعة ثم حدد نوع السلعتين؟

PC	QA
5	100
10	500

$$Edp= \frac{\frac{500-100}{100+500}}{\frac{10-5}{5+10}} = \frac{\frac{400}{600}}{\frac{5}{15}}$$

$$= \frac{4}{6} * \frac{15}{5} = 2$$

القيمة موجبة اذن السلعتان بديلتان

ثالثا- مرونة الطلب الدخلية (Income)، درجة استجابة الكمية المطلوبة من سلعة معينة نتيجة لتغير الدخل،وتحسب :-

.

$$EdI = \frac{\frac{\Delta Q}{Q}}{\frac{\Delta I}{I}} = \frac{\frac{Q2 - Q1}{Q1 + Q2}}{\frac{I2 - I1}{I1 + I2}}$$

فاذا كان معامل المرونة الدخلية موجب فان السلعة كمالية،بمعنى يزداد الطلب عليها بزيادة الدخل،اما اذا كانت سالبة فان السلعة دنيا،أي ينخفض الطلب عليها بزيادة الدخل.

مثال/احسب من الجدول مرونة الدخلية ثم حدد نوع السلعتين؟

I	Q
100	10
500	50

$$Edp = \frac{\frac{50 - 10}{10 + 50}}{\frac{500 - 100}{100 + 500}} = \frac{\frac{40}{60}}{\frac{400}{600}} = 1$$

القيمة موجبة اذن السلعة كمالية

العوامل المؤثرة في مرونة الطلب

١- درجة ضرورة السلعة ،كلما ازدادت درجة ضرورة السلعة انخفض مرونة الطلب على تلك السلعة.

٢- مستوى الدخل ،كلما ارتفع الدخل عند الافراد ،كلما قلت المرونة،وبالعكس لذلك نجد ان طلب الاغنياء يكون عادة اقل مرونة من طلب الفقراء عند تغير الاسعار.

٣- نسبة الانفاق على السلعة،كلما كانت نسبة الانفاق السلعة من الدخل قليل كلما قلت المرونة،والعكس صحيح.

٤- وجود بدائل للسلعة،اذا كانت للسلعة بدائل تحل محلها فان المرونة تزداد.

٥- الفترة الزمنية،كلما كانت الفترة الزمنية طويلة تحول الطلب من غير مرن الى مرن ،لان القترة الزمنية الطويلة تساعد الفرد على تغيير نمطه الاستهلاكه وايجاد البدائل.

انتقالات منحنى الطلب

يجب التمييز بين التغير في الكمية المطلوبة والتغير في الطلب ،فتغير الكمية المطلوبة نتيجة لتغير سعر السلعة نفسها مع بقاء الاشياء الاخرى على حالها،يدعى بتغير الكمية المطلوبة،أي التحرك من نقطة الى نقطة اخرى على منحنى الطلب نفسة،وكما موضح:

من الشكل يتضح ان الانتقال تم من نقطة Aالى النقطة Bعند انخفاض السعر

من 10 الى 5

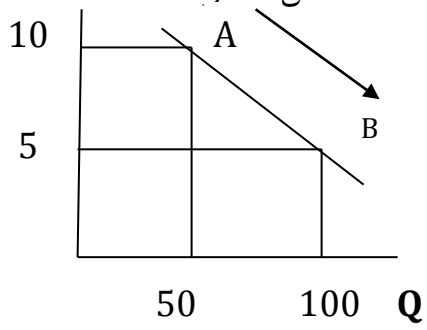

افترضنا في الحالة السابقة تغير السعر مع ثبات العوامل الاخرى على حالها،وفي حالة اذا انتقل منحنى الطلب باكملة نحو اليمين او الشمال نفترض ثبات السعر مع تغير العوامل الاخرى وكما موضح:

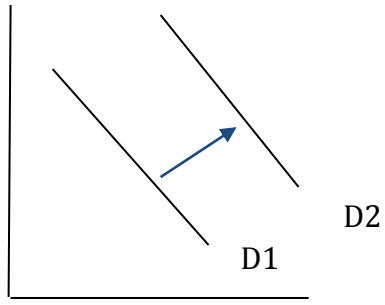

A

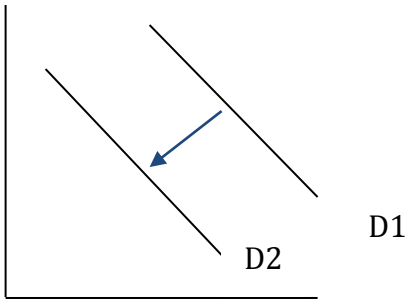

B

ففي الشكل A انتقل منحنى الطلب من D1 الى D2 اذا افترضنا حصول احدى التغيرات (زيادة) الاتية:-

١- ذوق المستهلك:ان زيادة الرغبة للمستهلكين وتفضيلهم لسلعة معينة يودي الى زيادة الكمية المطلوبة فينتقل منحنى الطلب باكملة نحو اليمين.

٣- عدد المشترين: كلما ارتفع عدد مستهلكي السلعة كلما ارتفع الطلب على السلعة، فينتقل منحنى الطلب باكملة نحو اليمين

٤- توقعات المستهلكين:إذا توقع المستهلك ارتفاع سعر السلعة في المستقبل أو نفاذها من الأسواق، فإن ذلك سيدفع المستهلك إلى زيادة طلبه على السلعة في الوقت الحاضر فينتقل منحنى الطلب باكملة نحو اليمين.

٥- أسعار السلع الأخرى:إن تغير أسعار السلع الأخرى قد يعمل على التأثير على الطلب على سلعة ما. وهذا يعتمد بالطبع على نوع السلع الأخرى.فيزداد الطلب على السلعة البديلة فينتقل منحنى الطلب باكملة نحو اليمين.

٦- دخل المستهلك، يترتب على زيادة دخول المستهلكين زيادة قدرتهم الشرائية،فيزداد طلبهم على السلع فينتقل منحنى الطلب باكملة نحو اليمين.

وفي الشكل B ينتقل منحنى الطلب نحو اليسار من D1 الى D2 في حالة حصول انخفاض في الكمية المطلوبة ،بسبب حصول تغير (انخفاض) في العوامل اعلاه.

اهمية مرونة الطلب

١- السياسات الاقتصادية :تستخدم المرونة في السياسات النقدية والمالية والتجارية،فمثلا عند فرض ضريبة على سلعة لابد من معرفة مرونة السلعة ،فاذا كانت ذات طلب مرن ففي هذه الحالة سوف لاتزداد حصيلة الضريبة لان سعرها سوف يرتفع،اما اذا كانت السلعة غير مرنة فتزداد حصيلة الضريبة.

٢- التخطيط:اذا كانت خطة الدولة تهدف لزيادة الدخل القومي،فيعني زيادة الطلب على السلع وهذا يتطلب زيادة الانتاج او الاستيراد، لذايتطلب زيادة هذا النوع من السلعة وفقا لمرونتها.

٣- التمييز الاحتكاري: يلجا المحتكر الى زيادة ارباحه من خلال تمييزهم بين الاسواق، فهم يرفعون الاسعار في السوق الذي تكون مرونة الطلب منخفضة ويخفضون الاسعار في السوق الذي تكون فيه مرونة الطلب مرتفعة.

الفصل الثالث/ العرض Supply

يعرف العرض رغبة المنتج بعرض السلع و الخدمات للبيع في الاسواق مقابل ثمن معين وفي وقت معين.

قانون العرض،ينص القانون بان العلاقة تكون طردية ما بين السعر والكمية والكمية المعروضة،بعبارة اخرى كلما ارتفع سعر سلعة معينة كلما ارتفعت الكمية المعروضة من تلك السلعة،في حين يودي انخفاض سعر السلعة الى انخفاض الكمية المعروضة منها.

ويمكن توضيح ذلك من الجدول والشكل البياني

P	Q
1	100
2	200
3	300
4	400
5	500

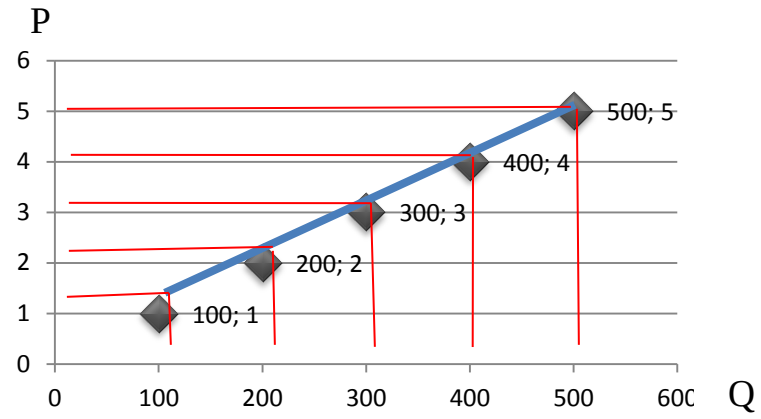

العوامل المؤثرة في العرض

١- أسعار عناصر الإنتاج:

يعمل ارتفاع أسعار عناصر الإنتاج المستخدمة في عملية إنتاج السلعة أو الخدمة على رفع تكلفة إنتاج هذه السلعة أو الخدمة، وبالتالي سيقوم المنتج بإنتاج كميات أقل منها مما يدفع العرض للانخفاض. من جانب آخر، فإن انخفاض أسعار عناصر الإنتاج يعني انخفاض تكلفة إنتاج هذه السلعة، وهذا يساعد المنتج على إنتاج كميات أكبر منها.

٢- عدد المنتجين:

كلما ارتفع عدد منتجي السلعة كلما ارتفع العرض من هذه السلعة، وكلما انخفض عدد منتجي السلعة، كلما انخفض العرض منها.

٣- التكنولوجيا المستخدمة:

أن تطور مستوى التكنولوجيا المستخدم في عملية إنتاج السلعة يعمل على تخفيض تكلفة الإنتاج، ومن ثم ارتفاع العرض منها. أما انخفاض مستوى التكنولوجيا المستخدم أو تراجعه يعمل على زيادة تكلفة الإنتاج، أي انخفاض عرض السلعة.

٤- الضرائب والمعونات الحكومية:

عند قيام الحكومة بفرض ضريبة على الإنتاج، فإن ذلك يعني ارتفاع تكلفة إنتاج هذه السلعة، وبالتالي قيام المنتج بإنتاج كميات أقل من السلعة، حيث يؤدي ذلك إلى تخفيض عرض السلعة، أما عند قيام الحكومة بإعطاء معونات للمنتج، فإن هذا يعني انخفاض تكلفة الإنتاج، مما يساعد المنتج على إنتاج كميات أكبر من السلعة.

٥- الزمن

تكون امكانية زيادة الانتاج في السلع الصناعية اكبر من امكانية الانتاج في السلع الزراعية،لان السلع الزراعية تحتاج الى فترة زمنية اطول مقارنة بالسلع الصناعية.

٦- التوقعات المستقبلية،اذا توقع المنتجين زيادة الاسعار في المستقبل فانهم يقومون بزيادة انتاجهم والعكس صحيح.

مرونة العرض السعرية

وهي درجة استجابة الكمية المعروضة من سلعة معينة لتغير سعر تلك السلعة ،وتحسب رياضيا:

$$Esp = \frac{\frac{\Delta Q}{Q}}{\frac{\Delta P}{P}} = \frac{\frac{Q2 - Q1}{Q1 + Q2}}{\frac{P2 - P1}{P1 + P2}}$$

انواع مرونة العرض السعرية

١- عرض مرن:

وتكون درجة استجابة الكمية المعروضة أكبر من التغير النسبي في السعر، وبالتالي يكون معامل المرونة أكبر من واحد صحيح.

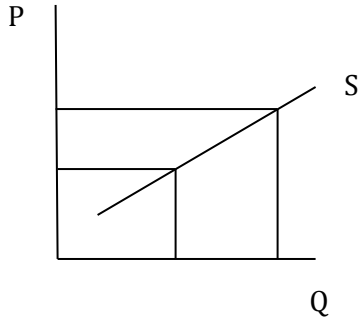

E>1

٢- عرض غير مرن (Inelastic):

وتكون درجة استجابة الكمية المعروضة أقل من التغير النسبي في السعر، وبالتالي يكون معامل المرونة أقل من واحد صحيح.

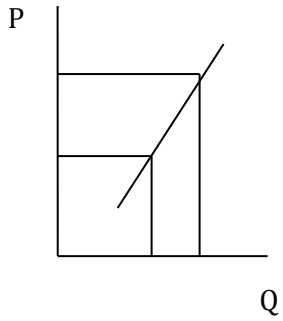

E <1

٣- عرض أحادي المرونة (Unitary Elastic):

وتكون درجة استجابة الكمية المعروضة مساوية للتغير النسبي في السعر، وبالتالي يكون معامل المرونة مساوياً لواحد صحيح.

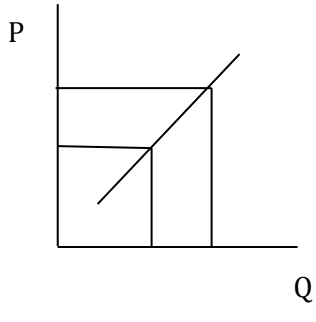

E =1

٤- عرض عديم المرونة (Perfectly Inelastic):

في هذه الحالة، فإن الكمية المعروضة من السلعة لا تستجيب للتغير في السعر، وبالتالي يكون معامل المرونة مساوياً للصفر.

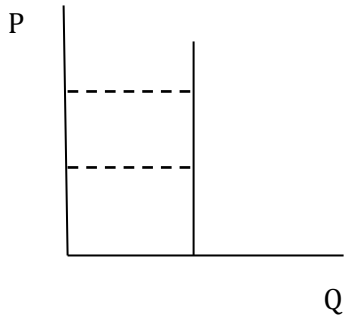

E=0

٥- عرض لا نهائي المرونة (Perfectly Elastic):

في هذه الحالة، فإن الكمية المعروضة من السلعة تستجيب للتغير في السعر بدرجة كبيرة جداً، وبالتالي يكون معامل المرونة مساوياً لما لانهاية (∞).

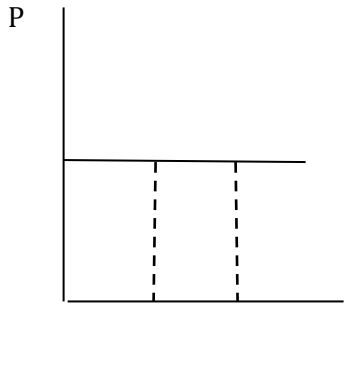

E=∞

العوامل المؤثرة على مرونة العرض:

١- تكلفة التخزين : فالسلع سريعة التلف يصعب خزنها لمدة طويلة مما يجعل مرونة عرضها منخفضة ومن أمثلتها السلع الزراعية ومنتجات الألبان .

٢- العملية الإنتاجية : فإذا كان بالإمكان تغيير العملية الإنتاجية بسهولة لإنتاج سلعة بديلة فإن العرض من السلعة يكون أكثر مرونة .

٣-المدة الزمنية : فإذا ارتفعت الإيجارات في إحدى السنوات فلا نتوقع زيادة كبيرة في المعروض من الشقق مما يجعل العرض في الزمن القصير غير مرن ولكن مع مرور الزمن يزداد العرض مما يجعل العرض أكثر مرونة .

٤- توقعات الأسعار: فإذا ارتفعت أسعار إحدى السلع فالمنتجين لن يقوموا بزيادة المعروض منها إلا إذا كانت التوقعات توحي بأن الارتفاع في الأسعار سيستمر، فالعرض سيكون أكثر مرونة عما إذا كانت التوقعات مبنية على احتمال انخفاض مستقبلي في الأسعار .

سعر(ثمن) التوازن (Equilibrium)

يعرف سعر التوازن بانه السعر الذي يكون عنده المنتج راغبا في انتاج كمية معينة من السلعة،ويكون المستهلك راغبا بشراء نفس الكمية من تلك السلعة عند ذلك المستوى من السعر،بعبارة اخرى ان سعر التوازن هو الذي يحقق المساواة بين الكمية المطلوبة والمعروضة،ويمكن توضيح ذلك من الجدول والشكل البياني :-

P	1	2	3	4	5	6	7
D	700	600	500	400	300	200	100
S	100	200	300	400	500	600	700

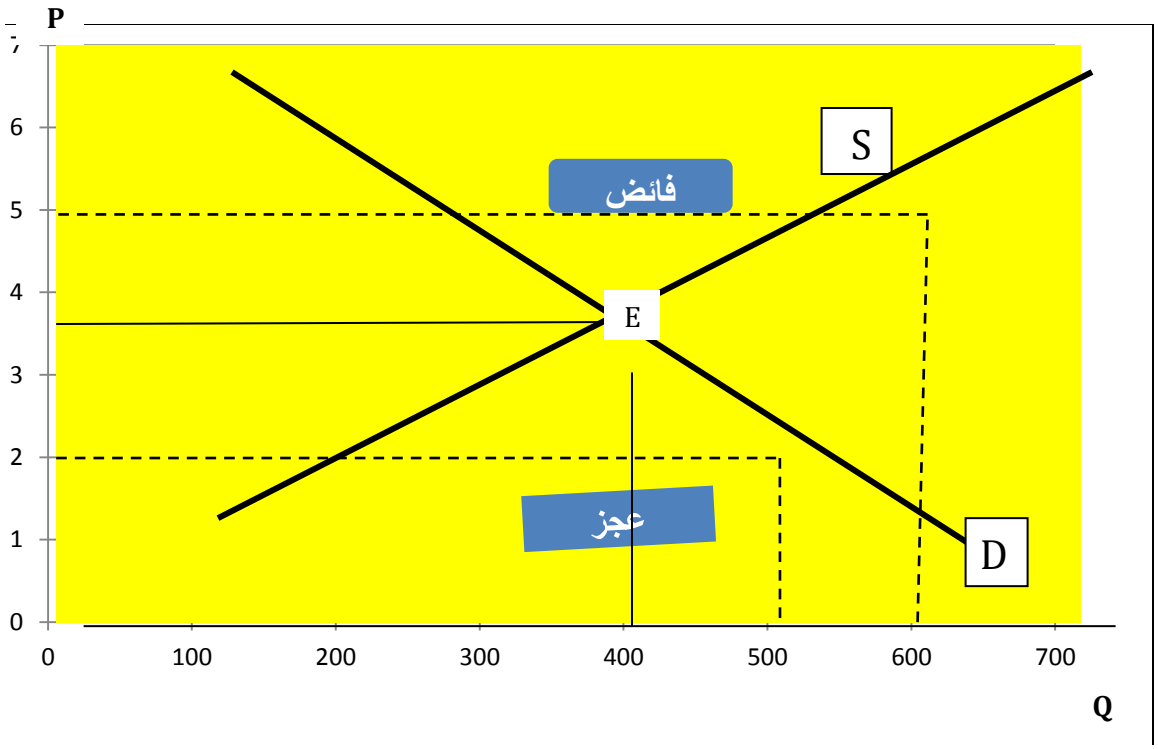

تمثل النقطة E توازن العرض والطلب،والتي تمثل سعر التوازن 4 دينار وكمية التوازن 300 وحدة،ونلاحظ عند سعر توازن اعلى من سعر التوازن تكون الكمية المطلوبة اقل من المعروضة فعند السعر 6 تكون الكمية المطلوبة 100 بينما المعروضة 600، وبالتالي يكون هناك فاض 500،وان هذا الفائض سوف يدفع السعر الى الانخفاض وعودته الى مستوى التوازن.

اما في حالة العجز فعند انخفاض السعر الى اقل من مستوى التوازني فمثلا عند 2 دينار تكون الكمية المطلوبة 500 وحدة بينما الكمية المعروضة 100 ،أي ان الكمية المطلوبة اكبر من الكمية المعروضة بمقدار 400،وبالتالي حدوث عجز الذي يدفع السعر الى الارتفاع وعودته الى مستوى التوازن.

الفصل الرابع نظرية سلوك المستهلك

(Consumer's Behavior Theory)

يتناول الجزء تحليل سلوك المستهلك والذي يمثل طلبه على السلع، ويفترض عند دراسة سلوك المستهلك وتحليل هذا السلوك أن المستهلك شخص رشيد من الناحية الاقتصادية ويهدف إلى تحقيق أقصى إشباع ممكن من إنفاقه لدخله المحدود على مختلف السلع والخدمات التي يرغب في الحصول عليها.

وأهم النظريات الاقتصادية التي تحلل سلوك المستهلك نظريتان رئيسيتان هما:-

اولا- نظرية المنفعة(Theory Utility) (الكلاسيكية) .وتفترض نظرية المنفعة أن المنفعة التي يحصل عليها المستهلك من استهلاكه للسلعة أو الخدمة قابلة للقياس الكمي والتعبير عنها في شكل أرقام عددية. وتفترض هذه النظرية :-

- دخل المستهلك معروف
- يواجة كل مستهلك عدد كبير من السلع اسعارها محددة مسبقا
- مهمة المستهلك تتمثل في توزيع دخله على تلك السلع لتحقيق اقصى اشباع ممكن.

ولكي يتحقق اقصى اشباع ممكن يجب تحقق شرطين لتوازن المستهلك :-

✓ المنفعة الحدية للسلعة الاولى /سعر الوحدة الواحدة من السلعة الاولى = المنفعة الحدية للسلعة الثانية/سعر الوحدة الواحدة من السلعة الثانية وكما معبر عنها.

$$\frac{Mu1}{P1} = \frac{Mu2}{P2} \cdots \frac{Mu\ n}{Pn}$$

✓ الكمية المشتراة من السلعة الاولى في سعر الوحدة الواحدة من السلعة الاولى زائدا الكمية المشتراة من السلعة الثانية في سعر الوحدة الةاحدة من السلعة الثانية يساوي الدخل، وكما معبر عنها.

$$Q_1 * P_1 + Q_2 * P_2 = Y$$

حاولت هذه النظرية الاستعانة بمفهوم المنفعة الكلية (UtilityTotal)،والتي تعني مقدار الاشباع الكلي الذي يحصل عليه المستهلك من استهلاكة سلعة معينة في وقت محدد.ومفهوم المنفعة الحدية(Marginal Utility)،التي تعني منفعة الوحدة او الاضافية المستهلكة،او هي التي يحصل عليها المستهلك من استهلاك الوحدة الاخيرة.

ان العلاقة بين المنفعتين توصلنا الى قانون المنفعة المتناقصة الذي ينص(كلما زاد الاستهلاك من سلعة معينة فان المنفعة الكلية تزداد باضافات متناقصة وان المنفعة الحدية تتناقص باستمرار)

ويمكن توضيح المنفعتين من خلال الجدول والاشكال:-

Q	Tu	Mu
1	10	10
2	18	8
3	24	6
4	28	4
5	30	2
6	30	0
7	28	-2

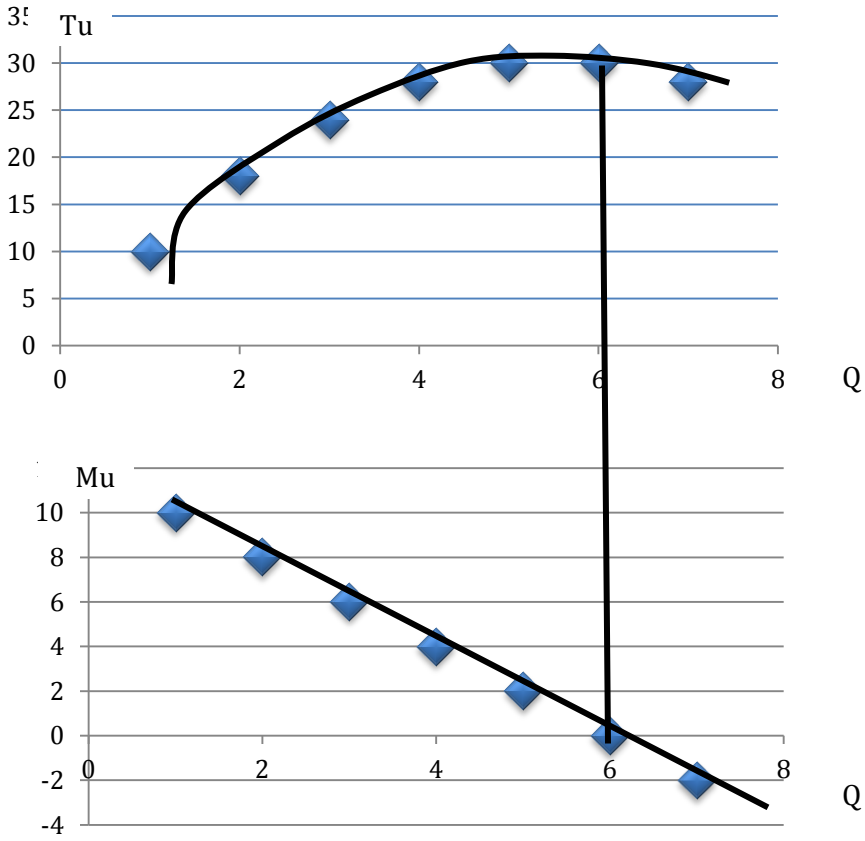

بعد التعرف على العلاقة بين المنفعتين يمكن تطبيق شروط توازن المستهلك وفقا لنظرية المنفعة -:

- ✓ المنفعة الحدية للسلعة الاولى /سعر الوحدة الواحدة من السلعة الاولى = المنفعة الحدية للسلعة الثانية/سعر الوحدة الواحدة من السلعة الثانية وكما معبر عنها.

$$\frac{Mu1}{P1} = \frac{Mu2}{P2} \cdots \frac{Mu\ n}{Pn}$$

السلعة الاولى X

Q	Tu	Mu	Mu/P
1	100	100	25
2	188	88	22
3	264	76	19
4	328	64	16
5	380	52	13
6	420	40	10
7	456	36	9
8	488	32	8

السلعة الثانية Y

Q	Tu	Mu	Mu/P
1	60	60	30
2	116	56	28
3	168	52	26
4	216	48	24
5	260	44	22
6	300	40	20
7	332	32	16
8	352	20	10

- ✓ الكمية المشتراة من السلعة الاولى في سعر الوحدة من السلعة الاولى زائدا الكمية المشتراة من السلعة الثانية في سعر الوحدة من السلعة الثانية يساوي الدخل، وكما معبر عنها.

$$Q_1 * P_1 + Q_1 * P_2 = Y$$

علما ان سعر السلعة الاولى X (4) دينار ، وسعر السلعة الثانية Y (2) دينار، ودخل المستهلك (30) دينار

$$Q_1 * P_1 + Q_2 * P_2 = 30$$

$$2 * 4 + 5 * 2 = 18$$

$4 * 4 + 7 * 2 = 30$ توازن المستهلك

$$6 * 4 + 8 * 2 = 40$$

ثانيا- نظرية منحنيات السواء (Indifference Curve) (النظرية الحديثة)، النظرية السابقة وهي نظرية المنفعة تعتمد على فرض أساسي وهو قابلية المنفعة للقياس الكمي والتعبير عنها في شكل أرقام عددية وهو افتراض بعيد عن الواقعية ولذلك وجه النقد إلى نظريةالمنفعة.

تعود هذه النظرية (جون هكس) ،والتي تقوم على أساس مقارنة درجة المنفعة التي يحصل عليها المستهلك من استهلاكه للسلع أي تعتمد على تحليل المنفعة الترتيبي أي ترتيب درجة المنفعة التي يحصل عليها المستهلك من الاستهلاك،وتفترض ان المستهلك يقدر على تحقيق أي من التوليفات المختلفة بين السلعتين التي تعطي اشباعا متساويا له،واي منها يعطي اشباعا اقل او اكبر.

ويمكن توضيح ذلك كما في المثال:-

النقطة	سلعة x	سلعة y
A	7	2
B	5	3
C	3	6
D	2	8

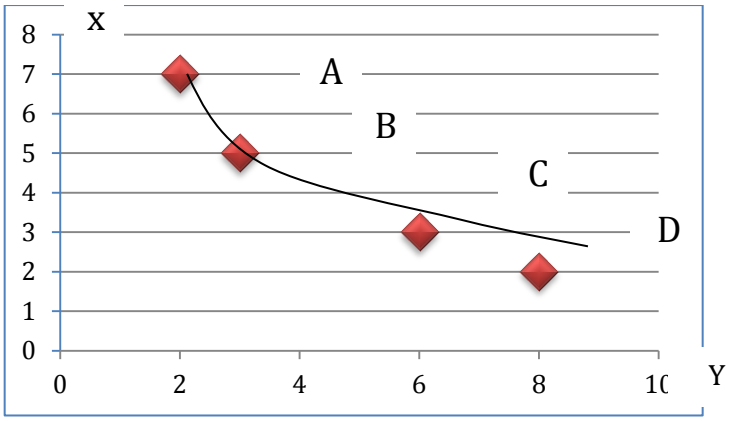

ومن الطبيعي أن هذه التوليفات تختلف من شخص لآخر تبعا لاختلاف أذواق المستهلكين وتفضيلاتهم. وبامكان الفرد ان ينشئ سلسلة كاملة من منحنيات السواء تدعى بخارطة السواء،التي تبين جميع المجموعات الممكنة من السلعتين المختلفتين ،وبيان مستوى الاشباع لكل منهما. وعليه يهدف المستهلك إلى محاولة الوصول إلى أعلى منحنى سواء ممكن ليحقق بذلك أقصى مستوى ممكن من الإشباع .فأي نقطة واقعة على منحنى السواء (2) سوف تكون أفضل في نظر المستهلك من أي نقطة واقعة على منحنى السواء (1) لأنها سوف تشتمل على أو (X) أو السلعة (Y) كمية أكبر من السلعة السلعتين معا،وكذلك منحنى (3)، وكما موضح:-

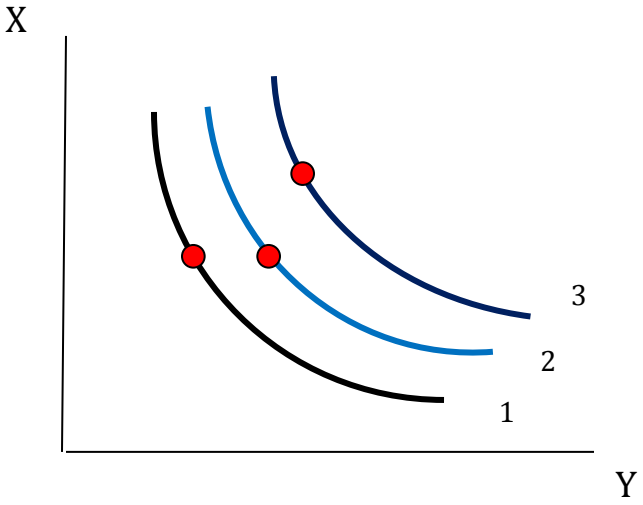

خصائص منحنيات السواء

١ -أن هناك خريطة للسواء وعدد لانهائي من المنحنيات.
٢ -منحنيات السواء لا تتقاطع أبدا.
٣ –منحنيات السواء سالبة الميل.
٤–منحنيات السواء محدبة اتجاه نقطة الأصل

خط السعر (خط الميزانية) Price Line (Budget Line)

لو افترضنا بان الدخل الكلي للمستهلك (ميزانيته) هو 150 دينارا ، وان امامه سلعتين فقط يستطيع انفاق دخله عليهما ليحقق الاشباع المطلوب وهما الغذاء والملابس ، وان سعر وحدة الغذاء هو 5 دنانير ووحدة الملابس 15 دينارا ، فمن الواضح ان هذا المستهلك يستطيع ان يشتري 30 وحدة غذاء بكامل دخله ، او 10 وحدات ملابس بكامل دخله ايضا ، او اية تشكيلة منهما وحسب السعر والدخل .

فاذا رسمنا الملابس على المحور العمودي والغذاء على المحور الافقي ، فان خط السعر (خط الميزانية) هو الخط المستقيم الواصل بين النقطة 10 على المحور الراسي (العمودي) وبين النقطة 30على المحور الافقي ، الا ان هذه التشكيلات ليس من الضرورة ان تعطي المستهلك اعلى اشباع ممكن، (اي لا يحصل على التوازن بالضرورة) .

توازن المستهلك

في خارطة سواء المستهلك هنالك عدة منحنيات للسواء وكل منها يمثل مستوى إشباعي يختلف عن غيرة من المنحنيات . وان كل منحنى منها يتكون من عدة نقاط كل منها تختلف في تشكيلة

السلع المكونة لها .ومعلوم إن توازن المستهلك يحصل عندما يصل الى أعلى مستوى إشباعي بحدود دخله المتيسر .
وفق النظرية الحديثة لتوازن المستهلك (نظرية منحنيات السواء) فان المستهلك يكون في حالة توازن (اي اعلى اشباع ممكن بحدود دخله المتاح) عند نقطة تماس خط السعر مع اعلى منحنى سواء .

يكون المستهلك في حالة التوازن عند نقطة E التي تعبر عن نقطة تماس خط السعر مع اعلى منحنى سواء وهو المنحنى 3 وهذا يعني ان المستهلك الذي يمتلك 150 دينارا فانه يحصل على اعلى اشباع منها عندما يشتري به خمس وحدات ملابس و15 وحدة غذاء . وكما في الرسم البياني الاتي :

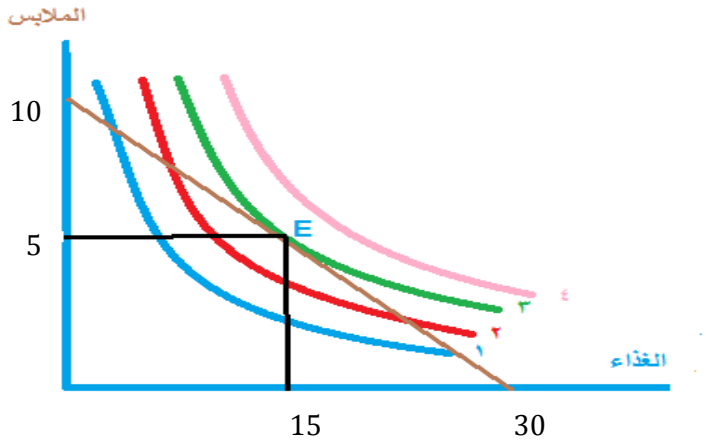

فائض المستهلك (Consumer surplus)

يقصد بفائض المستهلك هو الفرق بين مايدفعه المستهلك فعليا للحصول على السلعة وبين مايكون مستعدا لدفعه في سبيل الحصول على نفس الكمية من السلعة ، أي هوالفرق بين المنفعة الحدية والسعر.

P	10	9	8	7	6
Q	1	2	3	4	5
الانفاق الفعلي	10	18	24	28	30
C. S	0	1	3	6	10

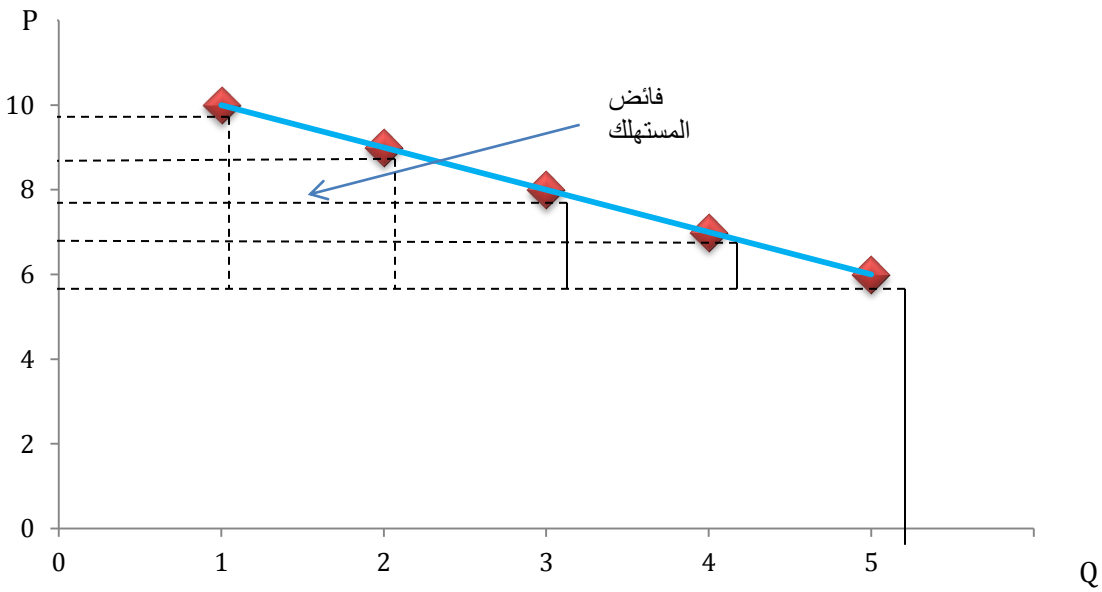

الفصل الخامس الانتاج

(Productin)

يعرف الانتاج بانه خلق منفعة او زيادتها.

عناصر الإنتاج:

١- الأرض: تشمل الأرض بمعناها الواسع كل الظواهر الطبيعية التي تتعامل مع المحاصيل الزراعية من خلال التربة، ويتضمن ذلك سطح الأرض وما تمتاز بها من استعمالات مختلفة، وكذلك ما يحتويه جوف الأرض من موارد معدنية ومياه .

٢- العمل: يقصد بالعمل – الجهود المبذولة اختياريا من قبل الفرد في تحقيق منفعة، أو انه الجهود المبذولة لإشباع حاجات الفرد والمجتمع، ونظرا لهذه الأهمية التي يحتاجها هذا العنصر في العملية الإنتاجية فقد ذهب بعض الاقتصاديين إلى إن قيمة السلعة تتحدد بما انفق فيها من عمل.

٣- رأس المال:يعد رأس المال من العناصر الإنتاجية ذات الأهمية النسبية العالية في الزراعة الحديثة، وبالرغم من اختلاف تعريف رأس المال إلا إن تعريفه العام بأنه الثروة التي تستخدم في

إنتاج ثروة أخرى، يُعد أكثر عمومية ويقصد به في مجال دراستنا مجموع الآلات والأدوات ومستلزمات الإنتاج الأخرى الثابتة.

٤- التنظيم: تتمثل العملية الإدارية باتخاذ القرارات من قبل المدير وتتخذ العملية الإدارية بخمس مراحل هي:التخطيط – التنظيم – التوجيه – التنسيق – الرقابة ،ويكون التنظيم هو احد أدوات الإدارة وفي المجال الزراعي فان التنظيم يهتم بصورة رئيسة في إعادة تنظيم عناصر الإنتاج لتحقيق الكفاءة الاقتصادية.

وتسمى العلاقة التي تربط عناصر الانتاج بالانتاج (الكمية) بدالة الانتاج (Function)،وتكتب

$$Q = f (L . C. T.G)$$

المشتقات الاقتصادية (انواع الدوال) للإنتاج:

١- الانتاج الكلي (Total production) (TP)،وهو مجموع الانتاج الكلي لعنصر الانتاجي خلال فترة زمنية معينة.

٢- متوسط الإنتاج (average production) **:** يعني معدل ما يمكن أن تنتجه الوحدة الواحدة من عنصر الإنتاج المتغير في مرحلة معينة من العملية الإنتاجية، ويحسب متوسط الإنتاج من خلال قسمة الإنتاج الكلي على عدد وحدات عنصر الإنتاج المتغير،ويحسب

$$AP = \frac{TP}{X}$$

٣- الانتاج الحدي (marginal production): يعني التغير في كمية الإنتاج الناتجة عن التغير في عدد وحدات عنصر الإنتاج المتغير، ويحسب الناتج الحدي من خلال قسمة التغير في كمية الإنتاج على التغير في عدد وحدات عنصر الإنتاج المتغير ويعبر عنه بالصيغة الرياضية التالية:

$$MP = \frac{\Delta TP}{\Delta X}$$

قانون الغلة المتناقصة ومراحل الإنتاج:

ينص قانون الغلة المتناقصة: إذا أضيفت وحدات متساوية من عنصر إنتاجي (المتغير المستقل) في عملية إنتاجية معينة مع ثبات بقية عناصر الإنتاج (المتغيرات المستقلة) فان الناتج الكلي يزداد بصورة متزايدة ثم يزداد بصورة متناقصة بعد ذلك يبدأ بالتناقص المطلق.

إن هذا القانون يشير بان الناتج الكلي يمر بثلاث مراحل هي:

١- المرحلة الأولى (مرحلة تزايد الغلة): يزداد الإنتاج بصورة متزايدة كلما أضفنا وحدات من عنصر الإنتاج (المتغير المستقل) أي إن الوحدة الجديدة تزيد الإنتاج أكثر من الوحدة التي سبقتها

إلى أن نصل إلى **نقطة الانقلاب** وهي النقطة التي عندها يبدأ الإنتاج بالزيادة ولكن بصورة متناقصة أي إن الوحدة الجديدة تضيف إلى الإنتاج اقل من الوحدة القديمة أما الناتج الحدي فانه في هذه المرحلة يزداد إلى أن يصل إلى أعلى مستواه عند **نقطة الانقلاب** وبعدها يبدأ بالنزول أما متوسط الإنتاج فانه يزداد إلى أن يصل إلى أعلى مستواه في نهاية هذه المرحلة.

٢-المرحلة الثانية (مرحلة تناقص الغلة): في هذه المرحلة يستمر الإنتاج بالزيادة بصورة متناقصة إلى أن يصل إلى أعلى مستواه في نهاية هذه المرحلة، أما الناتج الحدي فيستمر بالنزول إلى أن يصل إلى الصفر في نهاية هذه المرحلة، كذلك متوسط الإنتاج فهو أيضا يستمر بالنزول إلى نهاية المرحلة ولكنه لا يصل إلى الصفر طالما كان هناك إنتاج.

3- المرحلة الثالثة (مرحلة الغلة السالبة): في هذه المرحلة يبدأ الإنتاج بالتناقص المطلق أي إن وحدة عنصر الإنتاج (المتغير المستقل) الجديدة سوف تنقص الإنتاج بدلا من زيادته أما الناتج الحدي فتكون قيمته سالبة ويستمر متوسط الإنتاج بالتناقص .

إن أفضل مستوى للإنتاج بالنسبة للمنتج هي نهاية المرحلة الثانية حيث يتحقق له اكبر قدر ممكن من الإنتاج.

إن الجدول الافتراضي التالي يوضح هذه المراحل الثلاثة لقانون الغلة المتناقصة وعلى أساسه يكون المخطط البياني الذي يبين المنحنيات البيانية للناتج الكلي والناتج الحدي ومتوسط الإنتاج.

مراحل الإنتاج	AP	MP	TP	X
المرحلة الأولى (تزايد الغلة)	0	0	0	0
	6	6	6	1
	7.5	9	15	2
	9	12	27	3
	10.5	15	42	4
	10.6	11	53	5
المرحلة الثانية (تناقص الغلة)	10	7	60	6
	9	3	63	7
	7.9	0	63	8
المرحلة الثالثة (الغلة السالبة)	6.8	-2	61	9
	5.7	-4	57	10

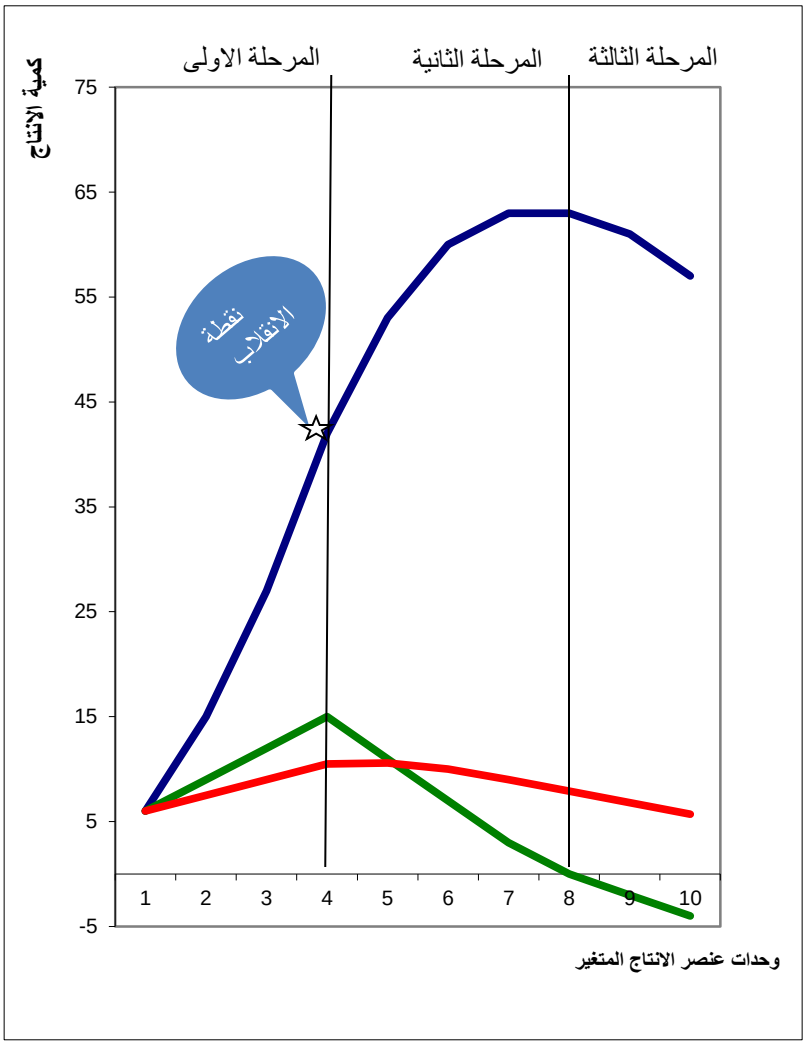
المرحلة الاولى
المرحلة الثانية
المرحلة الثالثة
كمية الانتاج
75
65
55
45
35
25
15
5
-5
نقطة الانقلاب
1
2
3
4
5
6
7
8
9
10
وحدات عنصر الانتاج المتغير

الفصل السادس/ التكاليف (Cost) والإيـــــرادات (Revenues)

تشير تكاليف الإنتاج إلى المصروفات التي تنتج عن تنظيم العملية الإنتاجية وما تحتاجه من موارد وخدمات.

أنواع تكاليف الإنتاج

١- التكاليف الثابته (*Fixed Costs*) هي التكاليف التي لا تتغير بتغير الإنتاج.و تشمل أجور العمل والضرائب والايجار.

٢- التكاليف المتغيرة (*Variable Costs*) وهي التكاليف التي تتغير بتغير الإنتاج، أو التي تتعلق مباشرة بإنتاج الناتج،كالمواد الاولية.

٣- التكاليف الكلية (*Total Costs*) وتتكون من جميع التكاليف الثابته الكلية و التكاليف المتغيرة الكلية للإنتاج معاً.

٤- التكاليف الحدية (*Marginal Costs*) وهي التكلفة المضافة من أجل إنتاج وحدة واحدة زيادة في الناتج.

يمكن حساب العديد من المتوسطات لمفاهيم التكاليف المختلفة:

١: متوسط التكاليف الثابتة = $\frac{FC}{Q}$

٢: متوسط التكاليف المتغيرة = $\frac{VC}{Q}$

٣: متوسط التكاليف الكلية = $\frac{TC}{Q}$

وعليه يمكن توضيح العلاقة بين الإنتاج و التكاليف من خلال البيانات الإفتراضية الموضحة بالجدول:-

MC= ΔY	AVC= AVC/Y	AFC= TFC/Y	ATC	TVC	TFC	TC	Y
-	-	-	-	0	32	32	0
12	12	32	44	12	32	44	1
8	10	16	26	20	32	52	2
4	8	10.6	18.6	24	32	56	3
4	7	8	15	28	32	60	4
12	8	6.6	14.6	40	32	72	5
14	9	5.3	14.3	54	32	86	6
16	10	4.2	14.2	70	32	102	7
26	12	4	16	96	32	128	8
39	15	3.6	18.6	135	32	167	9
45	18	3.2	21.2	180	32	212	10

يوضح الشكل منحنيات التكلفة الكلية

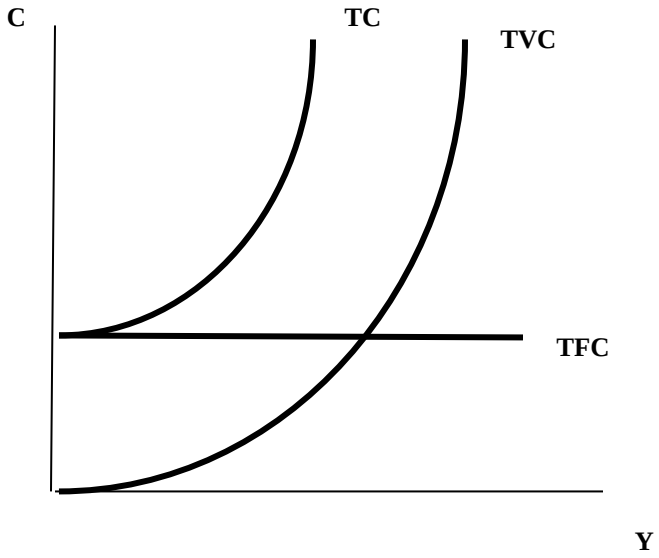

والشكل يوضح منحنيات متوسط التكاليف

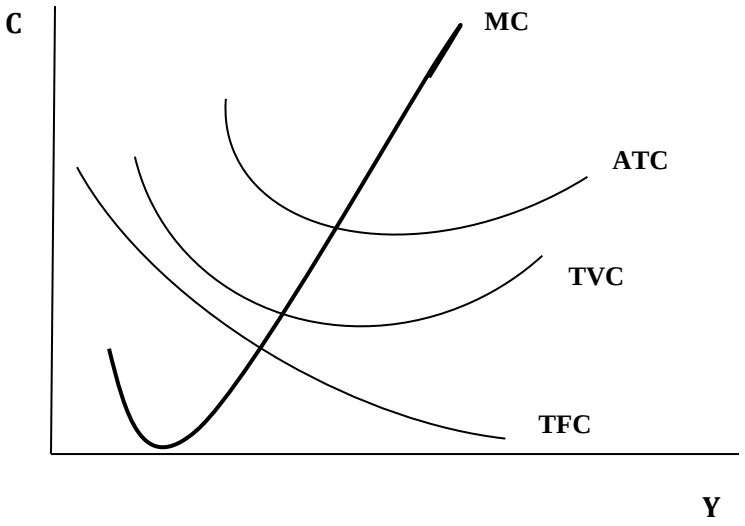

يتناقص منحنى متوسط التكلفة الثابتة مع ارتفاع حجم الإنتاج، بينما يتناقص منحنى متوسط التكلفة الكلية ومتوسط التكلفة المتغيرة في البداية إلى أن يصل كل منهما إلى أدنى نقطة. ويبدأ كل من منحنى متوسط التكلفة الكلية ومنحنى متوسط التكلفة المتغيرة بالارتفاع بعد ذلك. نلاحظ أن المسافة بين كل من منحنى متوسط التكلفة المتغيرة ومنحنى متوسط التكلفة الكلية تتناقص مع ارتفاع حجم الناتج، حيث أن هذه المسافة هي متوسط التكلفة الثابتة. وأخيراً، يقطع منحنى التكلفة الحدية في جزئه الصاعد كلاً من منحنى متوسط التكلفة المتغيرة ومنحنى متوسط التكلفة الكلية في أدنى نقطة لهما.

الإيـــــرادات (Revenues)

تعرف الايرادات حصيلة المنشأة من بيع منتجها في السوق.

أنواع الإيـرادات: يمكن التمييز بين عدة أنواع للإيرادات وهي:

١. الإيراد الكلي (Total Revenue) هو عبارة عن مجموع المبالغ التي تحصل عليها المنشأة من خلال بيع منتجاتها في السوق أو تقديم خدماتها للغير،وتحسب

$$T R = P*Q$$

٢. الإيراد المتوسط – Average Revenue:هو عبارة عن نصيب الوحدة الواحدة من الإيراد الكلي.ويحسب $A R = \frac{T R}{Q}$

٣. الإيراد الحدي (Marginal Revenue):هو عبارة عن إيراد الوحدة الواحدة أو إيراد الوحدة الأخيرة،ويحسب $MR = \frac{\Delta MR}{\Delta Q}$

يمكن توضيح تلك العلاقة من خلال الجدول والرسم البياني التاليين:

MR	A R	T R	P	Q
–	10	10	10	1
10	10	20	10	2
10	10	30	10	3
10	10	40	10	4
10	10	50	10	5

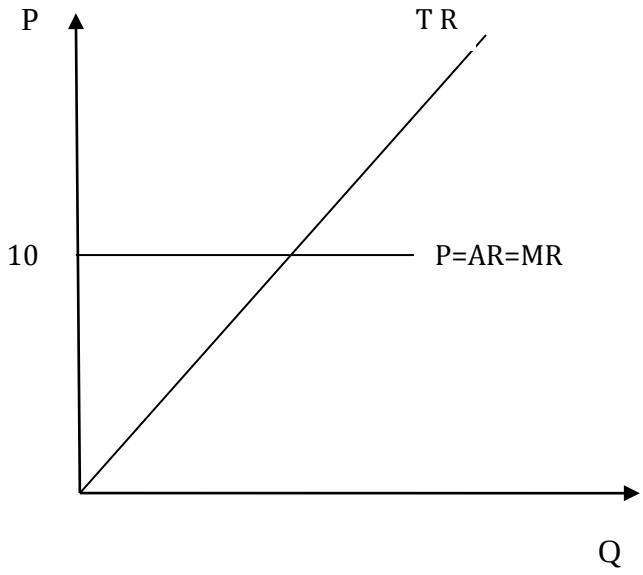

الفصل السابع/الاسواق (Market)

السوق بالمفهوم الاقتصادي مجموعة من الباعة والمشترين يكونون على اتصال مع بعضهم سواء كان الاتصال عن طريق الهاتف او في مكان معين.

١- تحديد قيم السلع والخدمات والاسعار.
٢- تنظيم الانتاج ويتحقق عن طريق التكاليف فالمنتج يسعى لانتاج كمية معينة بأقل تكلفة ويتم ذلك عن طريق تخصيص الموارد .
٣- توزيع الناتج ، اذ ان كل فرد يستلم دخلا وفقا لما ينتجه ،فالفرد الاكثر انتاجاً يحصل على دخل اعلى ويكون تبعا لذلك اكثر مقدرة على طلب السلع والخدمات.

أنواع الأسواق

١- سوق المنافسة الكاملة.
٢- سوق المنافسة غير الكاملة ويقسم الى:
أ -سوق الاحتكار.
ب -سوق المنافسة الاحتكارية.
ج- سوق احتكار القلة.

١- سوق المنافسة الكاملة. يشترط لقيام سوق المنافسة الكاملة توافر الشروط التالية:

- تعدد البائعين والمشترين: بحيث لا يتسطيع أي واحد منهم لو إنسحب من السوق أو حضر إليه، بعد أن كان غائباً، أن يؤثر في السعر السائد في السوق.
- تجانس السلع: يجب أن تكون الوحدات من السلعة الواحدة متماثلة من وجهة نظر المستهلك، بحيث لا يكون هناك سبب يدعوه أن يفضل وحدات من السلعة يقوم بإنتاجها منتج معين.
- حرية الدخول والخروج من السوق: حرية المنتجون في أن يدخلوا ميدان الإنتاج لهذه السلعة وفي أن يخرجوا من هذا الميدان وقت ما يشاءون.
- العلم الكامل بظروف السوق: أن تتوفر لدى البائع والمشتري معلومات كافية عن الأسعار التي تعرض بها السلع للبيع أو تطلب عندها للشراء.
- حرية إنتقال عناصر الإنتاج بين فروع الإنتاج المختلفة: ويقصد بهذا الشرط إلا تكون هنالك عوائق أو حواجز قانونية أو فعلية تمنع عناصر الإنتاج المختلفة من أن تنتقل إلى ذلك الفرع ينتج السلعة.

يوصف الطلب على منتجات المنشأة التي تعمل في ظل المنافسة الكاملة بأنه كامل المرونة. حيث يكون منحنى الطلب خطاً مستقيماً كما هو مبين في الشكل التالي:

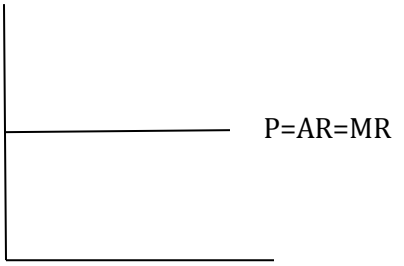

توازن المنشأة في ظل المنافسة الكاملة في الفترة القصيرة:

تكون المنشأة التى تبيع منتجاتها في سوق المنافسة التامة في وضع التوازن عند توزيع مواردها بطريقة تحقق لها أهدافها المتمثلة في تعظيم الأرباح وذلك عندما يتساوى إيرادها الحدى مع تكاليفها الحدية.

توجد أربع حالات لتوازن المنشأة في الأجل القصير تتمثل فيما يلي:

الحالة الأولى: تحقيق ربح اقتصادي (غير عادي). تحقق المنشأة أرباح غير عادية عندما يفوق الإيراد المتوسط (AR) متوسط التكاليف الكلية (ATC) عند وضع التوازن وذلك كما هو مبين في الشكل التالي:

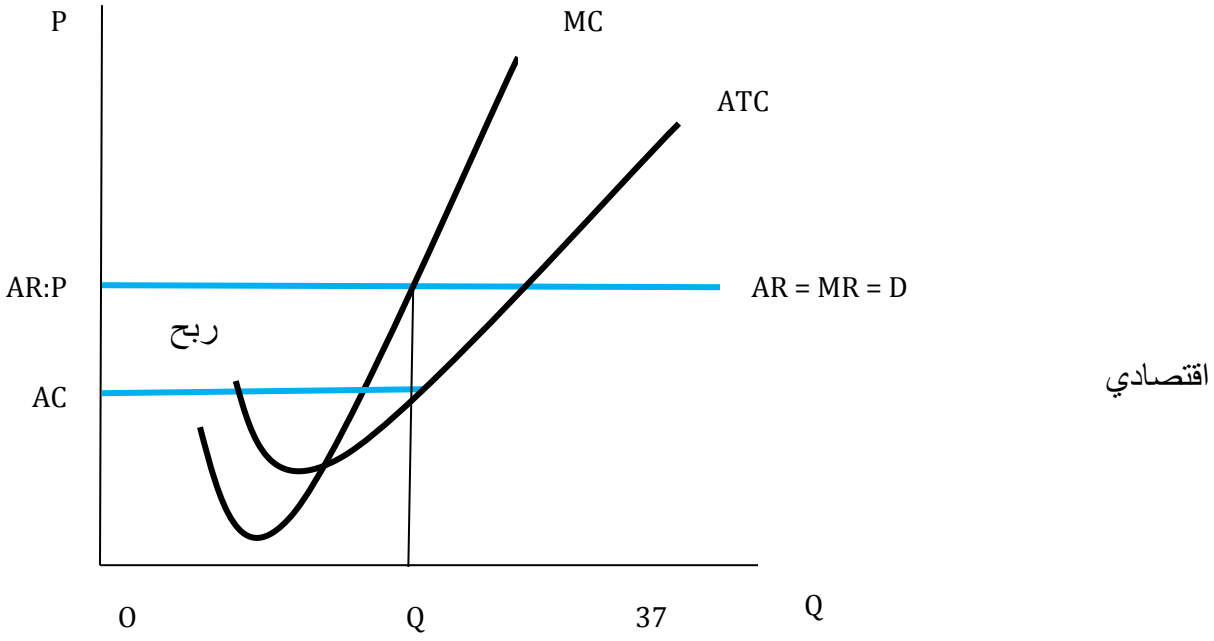

الحالة الثانية: تحقيق ربح عادي: تحقق المنشأة أرباح عادية عندما تتساوى متوسط إيراداتها مع متوسط تكاليف عند وضع التوازن ويمكن توضيح ذلك من خلال الرسم البياني التالي:

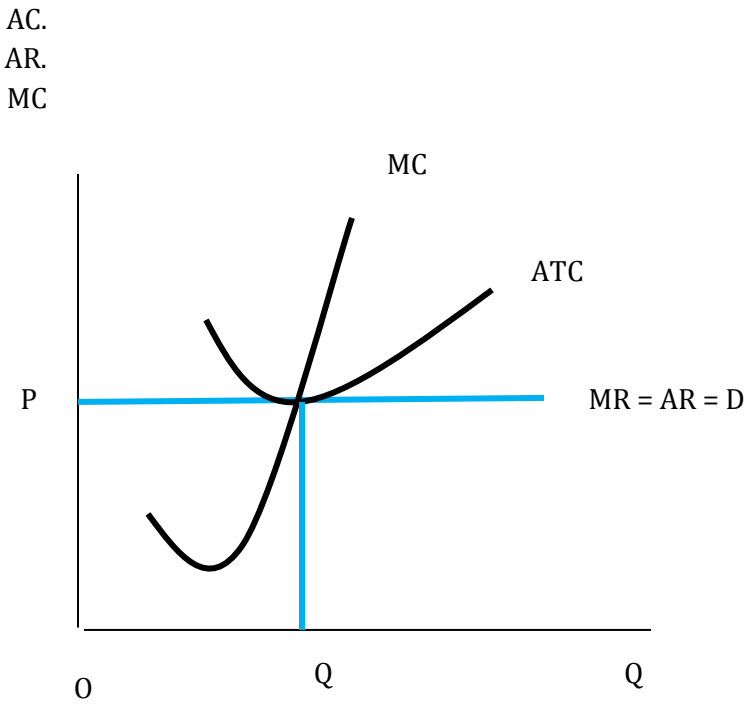

الحالة الثالثة: تحقيق خسارة مع الاستمرار في الإنتاج:

في بعض الأحيان تتكبد المنشأة خسائر إلا أنها تستمر في الإنتاج على أمل تحسن ظروف الصناعة في المستقبل. ويحدث ذلك إذا كان الإيراد الكلي يغطي التكاليف المتغيرة للمشروع وجزء من تكاليفة الثابتة؛ أي إذا كان الإيراد المتوسط أقل من متوسط التكلفة الكلية وأكبر من متوسط التكلفة الثابتة. أي إذا كان الإيراد المتوسط أقل من متوسط التكلفة الكلية وأكبر من متوسط التكلفة المتغيرة.

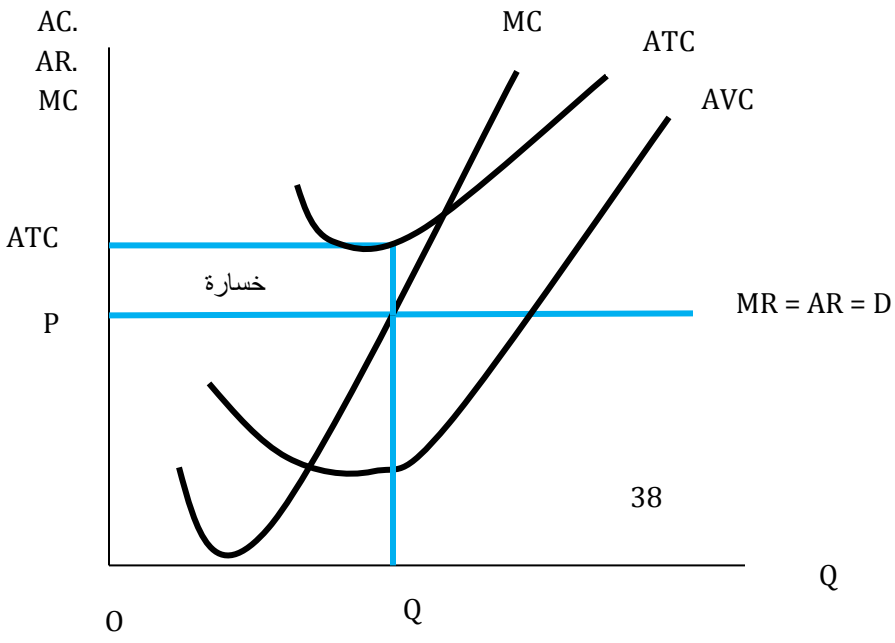

الحالة الرابعة: تحقيق خسارة مع التوقف عن الإنتاج

في بعض الأحيان تواجه المنشأة إحتمال تحقيق خسارة تفوق التكاليف الثبتة، ولذا يقرر التوقف عن الإنتاج. ويتحقق ذلك إذا إنخفض الإيراد المتوسط عند نقطة التوازن عن متوسط التكاليف المتغيرة، ويعني ذلك أن الإيراد الكلي للمشروع لايغطى تكاليفة المتغيرة، ولذلك يكون من مصلحة المشروع في هذه الظروف أن يتوقف عن إنتاج هذه السلعة.

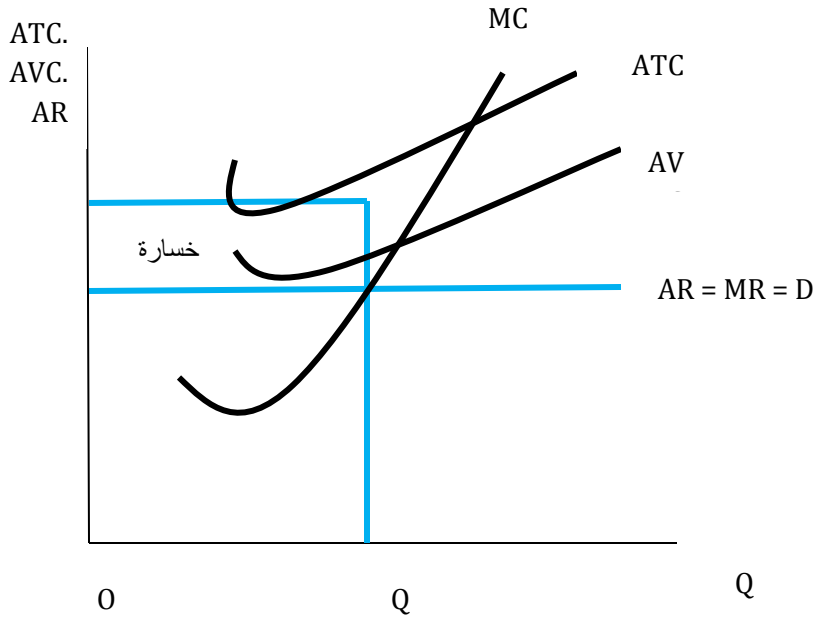

أسواق المنافسة غير الكاملة

اولا:الإحتكار الكامل

خصائص سوق الاحتكار التام:

- ١- بائع أو منتج واحد للسلعة (مثلاً الكهرباء، اتصالات،)، يحدد المحتكر السعر، ولذلك فمنحنى طلب المحتكر هو نفس منحنى الطلب للسوق.

٢- عدم وجود بدائل قريبة أو جيدة لسلعة المحتكر.

٣- لا توجد حرية دخول منشآت أخرى إلى السوق، قوانين وتشريعات لمنع الدخول.

في حالة الإحتكار الكامل يستطيع المنتج أن يحصل على كافة دخول المستهلكين المخصصة للإنفاق على السلعة أياً كان حجم إنتاجه، ومن ثم فهو يستطيع أن يرفع السعر إلى المستوى الذي يحصل معه على دخول المستهلكين. ونتيجة لذلك فإن الإيراد الكلي للمشروع يكون ثابتاً عند أي سعر،وهذا يتبع أن يكون درجة مرونة منحنى الطلب واحداً صحيحا

مصادر الاحتكار

١- السيطرة على المواد الاولية

٢- قوانين براءة الاختراع

٣- حق الامتاز

٤- تدني التكاليف

توازن المنشأة في ظل سوق الاحتكار:يكون المحتكر في حالة توازن اذا انتج الكمية التي تعطية اكبر ربح ممكن، وان المنتج يستطيع ان يعظم ربحة عند مستوى الانتاج الذي يتساوى فية التكلفة الحدية مع الايراد الحدي،عند هذا المستوى يستلم المحتكر ربحا لكل وحدة اضافية منتجة،ويطلق علية الربح الاحتكاري ،ويساوي الفرق بين معدل التكاليف والسعر،وفي الشكل ادناه يمثل الربح الاحتكاري المسافة بالمستطيل (ABCD)،الناتجة من الايراد الكلي(ABEF) – التكاليف الكلية(CDEF).

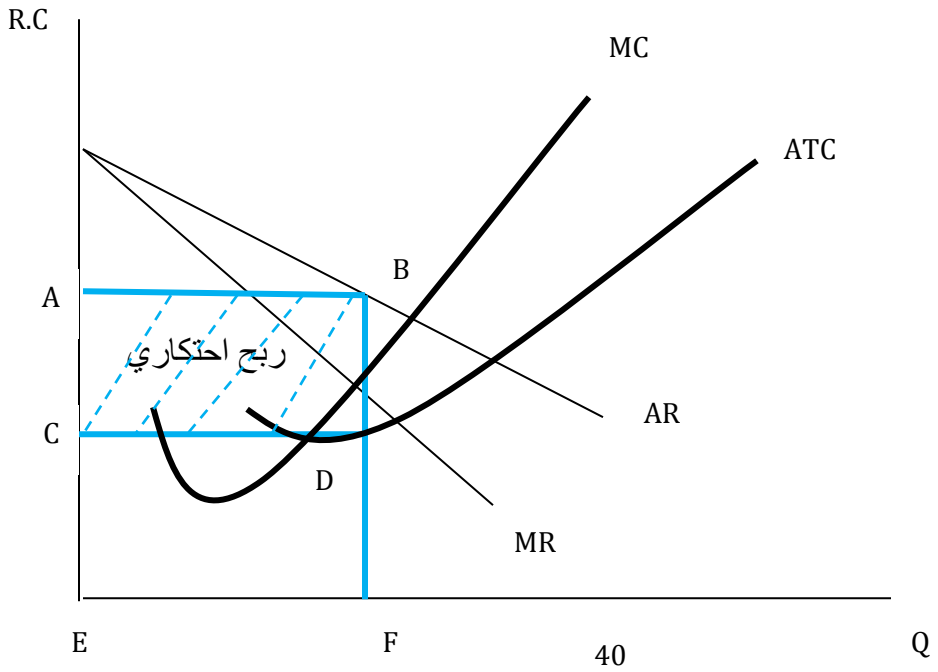

ثالثا- سوق المنافسة الاحتكارية :

تتميز هذه السوق بوجود عدد كبير نسبيًا من المنتجين أو البائعين يعرضون سلعة واحدة غير متماثلة أو غير متجانسة. أي أن شروط سوق المنافسة الاحتكارية هي:-

١- التعدد، حيث يوجد عدد كبير نسبيا من البائعين للسلعة

٢- عدم التجانس، أي أن السلعة ليست متماثلة وإنما تختلف مواصفاتها من منتج لآخر أو من شركة لأخرى من حيث نوعية السلعة أو شكلها و لكنها تعتبر بدائل لبعضها

٣- حرية الدخول و الخروج من السوق، أي حرية دخول منتجين جدد للصناعة حيث لا يكون هناك عوائق كبيرة أمام دخول منشآت جديدة للصناعة

التوازن في سوق المنافسة الاحتكارية

ان المشروع في هذا السوق يكون في توازن عندما تكون التكاليف الحدية مساوية للايرادات الحدية ،كما في الشكل:-

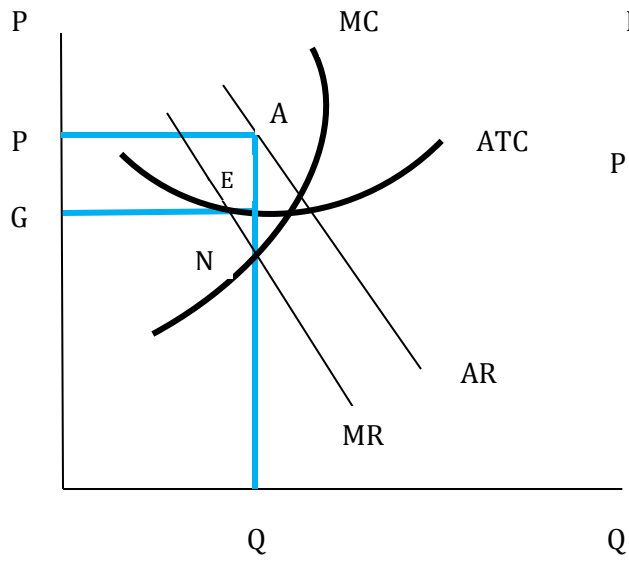

الشكل A

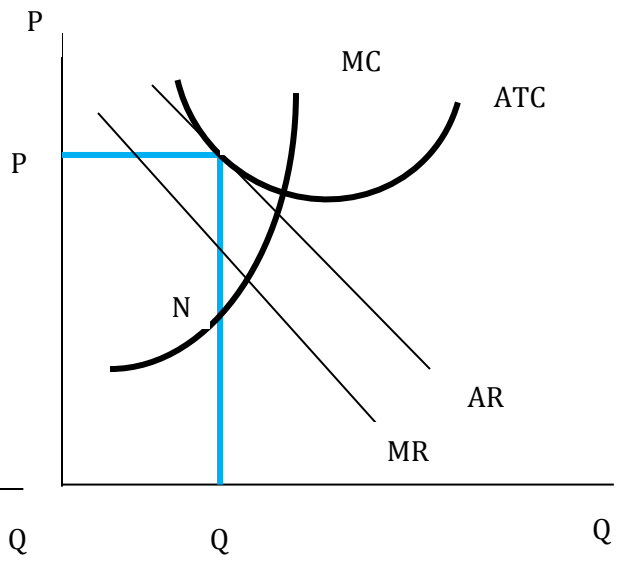

الشكل B

عندما يستطيع المشروع ان يميز سلعته فانه يحصل على ارباح اقتصادية احتكارية متمثلة بالمساحة
(GPAE) كما في كما في الشكل A بعد طرح التكاليف الكلية،وهذا سيشجع دخول مشاريع تنتج سلعا متشابهه مما يودي الى تقليص الطلب على منتجات المشروع الذي يحقق ارباح اقتصادية احتكارية،وبالتالي سينتقل منحنى الطلب (الايراد المتوسط) الى اليسار ويتساوى مع متوسط التكاليف الكلية،وسينتج المشروع الكمية Q ،التي يتساوى فيها الايراد الحدي مع التكاليف الحدية في النقطة N وسيعظم المشروع ارباحة في ذلك الحجم من الانتاج ،وكما يتساوى متوسط الكلفة الكلية مع متوسط الايراد في ذلك الحجم ،كما في الشكل B.

رابعا :إحتكار القلة

سمات سوق إحتكار القلة

١. يتكون سوق احتكار القلة من عدد قليل من المنشآت الكبيرة.
٢. المنشآت تملك عادة حصص سوقية كبيرة.
٣. تنتج هذه المنشآت سلعاً متمايزة عن بعضها البعض.
٤. المنشأة تتخذ قراراتها آخذة في اعتبارها ردود أفعال كبار منافسيها.

تصنف سوق القلة الى ثلاثة انواع:-

١- وجود تنظيم واتفاق بين باعة القلة،وهذا يسمى بالكارتل

٢- وجود اتفاق بين الباعة ،وعدم وجود تنظيم،وفي هذه الحالة سوف تختلف تكاليف الانتاج بين الباعة ،لعدم وجود اتفاق على السعر

٣- عدم وجود اتفاق وعدم وجود تنظيم،وهذا يودي الى نشوء حرب اقتصادية (حروب الاسعار)

وينطبق هذا السوق على انتاج السيارات ومصانع الحديد والالمنيوم .

الفصل الثامن /الدخل القومي

National Income

مجموع القيم النقدية للدخول التي يحصل عليها افراد المجتمع من جراء المساهمة في إنتاج السلع والخدمات داخل البلد او خارجه في مدة زمنية معينة غالبا ما تكون سنة

إن الدخل القومي يمثل كافة الاستحقاقات النقدية لمالكي عوامل الإنتاج في مدة زمنية معينة فعناصر الانتاج تتمثل (الارض،العمل،راس المال،التنظيم) الذين يحصلون على عوائد تتمثل(ريع،اجر، فائدة،ربح)

أهمية حساب الدخل القومي

١- التعرف على مستوى المعيشة الفرد من خلال الدخل الفردي الحقيقي
- الدخل الفردي الحقيقي يساوي الدخل الفردي النقدي مقسوما على المستوى العام للاسعار

- يحسب الدخل الفردي النقدي بقسمة الدخل القومي (النقدي) على عدد السكان

- يعبر الدخل الفردي الحقيقي عن كمية السلع والخدملت التي يستطيع الفرد شراءها من دخله النقدي

٢- التعرف على معدل النمو الاقتصادي من خلال نسبة الزيادة في الدخل القومي من سنة اخرى

٣- التعرف على نمط توزيع الدخل القومي بين افراد المجتمع

٤- المساعدة في رسم السياسات الاقتصادية،وكذلك سياسات الاستيراد والتصدير

اما الانتاج القومي فهو مجموع القبم للسلع والخدمات التي يتم انتاجها في دولة ما في سنة ما

اما الناتج المحلي الاجمالي، فهو مجموع القيم المضافة الاجمالية المتحققة في القطاعات الاقتصادية داخل البلد وبمساهمة عوامل الانتاج الوطنية وغير الوطنية

العوامل المحددة لحجم الناتج القومى الاجمالى

- الاطار الذي تعمل فيه عوامل الانتاج.

-الاستقرار السياسي للدولة الذي يؤثر على كمية و قيمة ما ينتج من سلع وخدمات.

-كمية ونوعيّة الموارد الاقتصادية التي تحدد كمية ونوعيّة المنتجات.

- التقدم التكنولوجي ودرجة الاستفادة منه وعلاقة ذلك بأهمية الاستثمار في رأس المال البشرى .

-السياسة الاقتصادية للدولة وتأثيرها على نمو الناتج .

التدفق الدائري للدخل

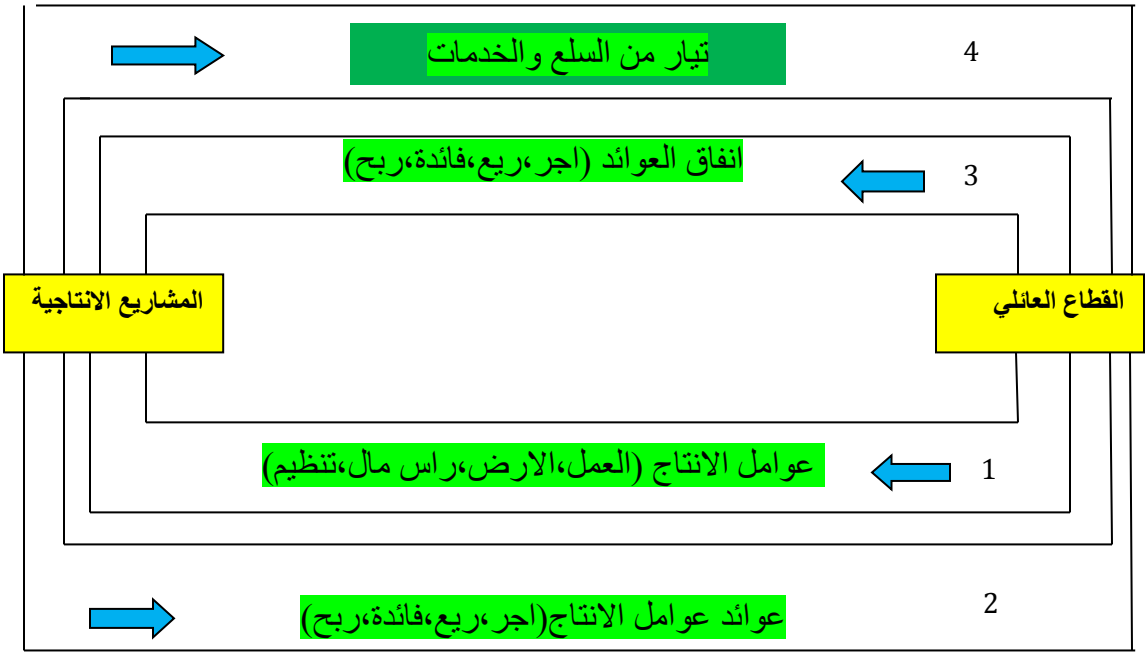

ويتلخص هذا النموذج في التدفقات التالية :

١- يقدم القطاع العائلي خدمات عناصر الإنتاج من عمل وارض ورأس مال وتنظيم للقطاع الإنتاجي.

٢- يحصل القطاع العائلي في مقابل خدماته من القطاع الإنتاجي على عوائد ودخول خدمات عناصر الإنتاج والممثلة في الأجور والمرتبات لعنصر العمل والريع لعنصر الأرض والفائدة لرأس المال والربح للتنظيم . ومجموع هذه الدخول نطلق عليها الدخل القومي .

٣- يستخدم القطاع الإنتاجي عناصر الإنتاج المقدمة من القطاع العائلي في إنتاج سلع نهائية يقدمها للقطاع العائلي . وخدمات

٤- يقوم القطاع العائلي بشراء السلع النهائية والخدمات من القطاع الإنتاجي مقابل دفع قيمة هذه المنتجات . ويطلق على قيمة إجمالي السلع والخدمات المنتجة تعبير الناتج القومي .

طرق قياس الدخل او الناتج القومي

١- طريقة الناتج: تقوم هذه الطريقة على أساس قياس قيمة كل السلع النهائية والخدمات التي أنتجت خلال العام. ولكي يتم تجميع كافة المنتجات من سلع وخدمات لابد من جمع القيم السوقية لتلك المنتجات.

وهناك طريقتين:-

أ- أسلوب المنتج النهائي**:** و هو أسلوب يقضي بجمع قيم جميع السلع النهائية المنتجة و الخدمات، و عدم إدخال أي عمليات وسيطة عند حساب الناتج القومي الإجمالي

ب- أسلوب القيمة المضافة**:** القيمة المضافة هي " المساهمة الصافية في الناتج القومي". أي هي عبارة عن قيمة إنتاج المشروع مطروحاً منه مشتريات المشروع من الغير، أو بعبارة أخرى:-

القيمة المضافة = قيمة الإنتاج – مستلزمات الإنتاج.

٢- طريقة الإنفاق

ا- الإنفاق الاستهلاكي:-

يتمثل الإنفاق الاستهلاكي في "مجموع القيم النقدية للسلع النهائية و الخدمات التي يستهلكها الأفراد"، و يشتمل على ما ينفقه القطاع العائلي من سلع معمرة كشراء سيارة أو ثلاجة أو أثاث و غيره، و سلع غير معمرة كمختلف السلع الاستهلاكية، هذا إضافة إلى الخدمات المختلفة كخدمات الطبيب و المعلم و المهندس

ب-الإنفاق الاستثماري:–

- الشراء النهائي للعدد و المعدات و الآلات بواسطة منشآت الأعمال.
- جميع الإنشاءات من مباني سكنية و مصانع و مراكز تجارية.
- التغير في المخزون، و الذي يقصد به التغير في المخزون السلعي من مواد أولية و وسيطة و سلع نهائية. فالإضافة إلى أن المخزون جزء من الناتج لابد من إضافته عند حساب الناتج القومي -الإجمالي

ج-الإنفاق الحكومي**:-**

يتمثل الإنفاق الحكومي في مجموع القيم النقدية للسلع أو الخدمات الاستهلاكية والاستثمارية التي تشتريها الحكومة، وتشمل جميع مشتريات الحكومة من سلع مختلفة وخدمات، إضافة إلى نفقاتها على بناء المدراس والمستشفيات والطرق والمشروعات الاستثمارية و الأجور والمرتبات.

د-إنفاق العالم الخارجي:- يتمثل إنفاق العالم الخارجي فيما يعرف بصافي الصادرات وهو " قيمة الصادرات مطروحاً منها قيمة الواردات

٣ – طريقة الدخل

أ- الأجور و المرتبات: تمثل الأجور "جميع ما يحصل عليه عنصر العمل مقابل خدماته الذهنية أو البدنية

ب- الأرباح: عائد ودخل عنصر التنظيم وتتمثل الأرباح في أرباح الشركات و المؤسسات والجمعيات التعاونية

ج- الريع أو الإيجار:"عبارة عن العائد الذي يحصل عليه ملاك الأراضي أو الموارد المملوكة نظير المساهمة في العلمية الإنتاجية

د- الفوائد: هي العائد الذي يحصل عليه أصحاب رأس المال من منشآت الأعمال أو البنوك نتيجة عمليات الإقراض

النظرية الحديثة في الدخل والاستخدام

ان الاقتصاديين الكلاسيك ركزوا على كيفية توزيع الموارد بين الاستخدامات البديلة ،وكيفية توزيع الناتج بين اصحاب هذه الموارد.واستنادا الى قانون ساي (ان العرض يخلق الطلب ويساويه)،وحسب هذا القانون عندما تنتج سلعة فانها تحقق طلبا على السلع الاخرى،وبالتالي لايمكن ان يكون هناك فائض في انتاج السلع،واذا لم يكن هناك فائض فلم يكن هناك بطالة،وفي حالة حدوث بطالة مؤقتة فان مرونة االاجور والاسعار كفيلة بمعالجة هذه الحالة،وبالتالي يتحقق الاستخدام الكامل،لكن ازمة الكساد العظيم 1929اثبتت ان الاستخدام يمكن ان يكون اعلى او دون الاستخدام الكامل.

فالنظرية الحديثة وضحت عمل الاقتصاد تحت اى مستوى من مستويات الاستخدام الكامل،ومن اجل توضيح مضمون النظرية نتطرق الى:-

١- الاستخدام الكامل

يقصد بالاستخدام الكامل غياب البطالة الاجبارية،ولا يعني وصولها الى الصفر،أي ليس بمعنى الاستخدام 100%من قوة العمل،انما يسمح بوجود البطالة الاحتكاكية الموجودة في بعض النشاطات الاقتصادية الموسمية كالسياحة والزراعة عندما يكون هناك اشخاص يحاولون تغيير

اعمالهم فيكونون في حالة بطالة مؤقتة.ويكون الاقتصاد في استخدام الكامل عندما تكون(2-3)من قوة العمل غير مستخدمة.

٢- العلاقة بين الدخل والاستخدام.

ان حجم الانتاج ذو علاقة قوية بمستوى الاستخدام.فما دام الدخل الدخل (من زاوية الانتاج) هو سيل من السلع والخدمات المنتجة فان زيادة عدد المستخدمين يعني ارتفاع الدخل،ومن ناحية اخرى ان زيادة عدد المستخدمين يعتمد على مستوى الانتاج ،فاذا قررت المشاريع زيادة انتاجها فانها يجب زيادة الايدي العاملة،اما اذا قررت تخفيض الناتج عليها ان تسرح بعضا منهم.اخذين بنظر الاعتبار بان الدخل القومي يمكن ان يرتفع بدون زيادة الاستخدام،وذلك لان ارتفاع الانتاجية العمل هو سبب ارتفاع الدخل القومي.

محددات الدخل القومي

لقد انتقد كينز فكرة العرض يخلق الطلب،وان الطلب الكلي يساوي دائما العرض الكلي عند مستوى الاستخدام الكامل ، وبين ان الطلب الكلي قد يتساوى مع العرض الكلي ويكون الاقتصاد في حالة توازن عند مستوى دون الاستخدام الكامل. وان حالة الاستخدام الكامل ما هي الاحالة خاصة،وبين كينز ان الدخل هو دالة الطلب الكلي هي:-

Y=f(D)

وأشار إلى :-

١- الاستهلاك(Consumption): ان الإنفاق الاستهلاكي يعتمد بصورة أساسية على مستوى الدخل. كما أشار إلى أن الإنفاق الاستهلاكي يتجه للزيادة مع كل زيادة في الدخل، بحيث تكون زيادة الاستهلاك أقل من إجمالي الزيادة في الدخل طالما أن هناك جزء من الدخل يوجه للادخار(Saving). تتمثل العلاقة بين الاستهلاك والدخل في الصورة العامة لدالة الاستهلاك: $C = c_0 + c_1 Y$وفرق كينز بين (الميل الحدي للاستهلاك) والذي يمثل نسبة التغير في الاستهلاك نتيجة تغير الدخل هو مقدار موجب أقل من الواحد الصحيح، أي أن: $0 < c_1 < 1$. وكذلك بالنسبة للميل الحدي للادخار $MPS = \frac{\Delta S}{\Delta Y} = 1 - c_1$ والذي يمثل نسبة التغير في الادخار نتيجة تغير الدخل بوحدة واحدة هو مقدار موجب أقل من الواحد الصحيح، أي: $0 < 1 - c_1 < 1$.

مجموع الميل الحدي للاستهلاك والميل الحدي للادخار يساوي الواحد الصحيح، حيث أن:

$$\frac{\Delta C}{\Delta Y}+\frac{\Delta S}{\Delta Y}=\frac{\Delta C+\Delta S}{\Delta Y}=\frac{\Delta Y}{\Delta Y}=1$$

ونشير هنا إلى ما يعرف بالميل المتوسط للاستهلاك والميل المتوسط للادخار. فالميل المتوسط للاستهلاك ($APC=\frac{C}{Y}$) والذي يمثل نسبة ما يوجه للاستهلاك من الدخل هو مقدار موجب أقل من الواحد الصحيح، أي: $0<\frac{C}{Y}<1$. والميل المتوسط للادخار ($APS=\frac{S}{Y}$) والذي يمثل نسبة ما يوجه للادخار من الدخل هو مقدار موجب أقل من الواحد الصحيح، أي: $0<\frac{S}{Y}<1$.

كما أن مجموع الميل المتوسط للاستهلاك والميل المتوسط للادخار يساوي الواحد الصحيح، حيث أن:

$$\frac{C}{Y}+\frac{S}{Y}=\frac{C+S}{Y}=\frac{Y}{Y}=1$$

ان الاستهلاك في الرسم ادناه ينقسم الى :-

١- الاستهلاك المحفز (Stimulus) الذي له علاقة بالدخل (علاقة طردية)

٢- الاستهلاك التلقائي(Automatic) الذي لا علاقة له بالدخل ويبدا من نقطة الاصل(صفر)

٣- الكلي (Total) الذي يشمل النوعين اعلاه.

العوامل المحددة للاستهلاك

١- الدخل ،وتكون العلاقة طردية

٢- العوامل الذاتية،وتشمل التفضيلات النفسية والسايكولوجية التي تؤثر في الطلب كالاعلانات

٣- العوامل الموضوعية وتشمل:-

- اعادة توزيع الدخل،تودي العدالة في توزيع الدخل الى زيادة الاستهلاك
- التقسيط الائتماني،انخفاضه يودي الى زيادة الاستهلاك
- سعر الفائدة وتكون العلاقة عكسية بينها وبين الاستهلاك

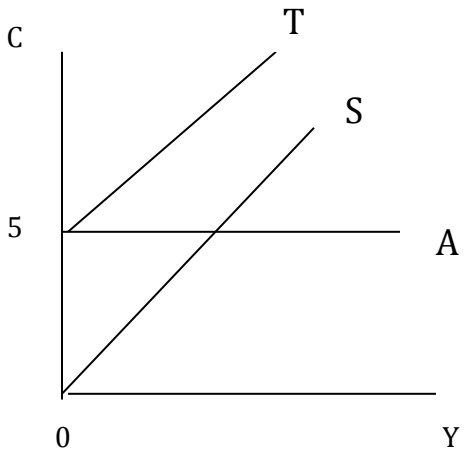

٢- الاستثمار(Investment): تيار من الانفاق على جديد من السلع الراسمالية الثابتة،كالمصانع والطرق

أنواع الاستثمار

١- طبقا لعلاقته بالدخل

- المحفز (Stimulus) ، الذي له علاقة بالدخل.

- التلقائي (Automatic)، الذي لا علاقة له بالدخل.

- الكلي (Total) الذي يشمل النوعين أعلاه.

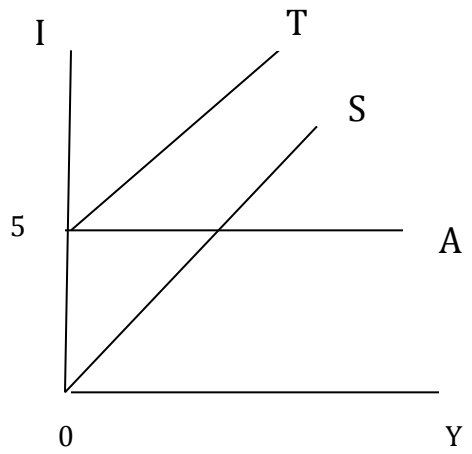

٢- طبقا للموجودات

- الاستثمار في السلع الانتاجية كالمكائن والمعدات.
- الاستثمار في الابنية والانشاءات الصناعية.
- وسائط النقل.
- المخزون السلعي من المواد الاولية والسلع نصف مصنعة.

٣- طبقا للانفاق

- الانفاق الاستثماري العام والذي تقوم به الدولة ،ويتركز في اقامة البنى التحتية،كالطرق
- الانفاق الاستثماري الخاص والذي يقوم به الافراد او رجال الاعمال لشراء المكائن والمعدات

دالة الاستثمار

ان الاستثمار دالة لسعر الفائدة حيث تكون العلاقة عكسية بينهما،وتحسب I=f(i)

محددات الاستثمار

١- العوامل الموضوعية وتشمل

- الارباح المتوقعة،فكلما توقع رجال الاعمال زيادة الارباح فان الانفاق الاستثماري يزداد
- الكفاءة الحدية لراس المال وسعر الفائدة، هـي سعر الخصم الذي يطبق على المردودات السنويـة المتوقعة لرأس المال طول مدة حياته، يجعل القيمة الحالية لهذه المردودات مساويـة لسعر عرض هـذا الرأسمال.

٢- العوامل الذاتية

- التكنولوجيا،ان التحسينات التنولوجيا تشجع على الاستثمار واحلال مكائن جديدة بدل القديمة.
- النمو السكاني،ام انمو السكاني يتطلب انفاق استثماري بسبب زيادة الطلب على السلع.

الفصل التاسع

التوزيع(Distribution)

يقصد بالتوزيع تقسيم الناتج (الدخل) على الافراد،أي تحديد حصة كل فرد من هذا الناتج ومن مختلف المصادر

اولا-- الاجور وهو العائد الذي يحصل عليه العامل.

النظريات المفسرة للأجور:

١ - نظرية حد الكفـاف:

نظرية حد الكفاف ظهرت في إطار الفكر الفيزيوقراطي أو فكر مدرسة الطبيعيين بفرنسا، وظلت سائدة خلال القرن الماضي وترى هذه النظرية أن أجور العمال تتحدد عند مستوى الكفاف وهو الحد الأدنى الضروري اللازم لإبقاء العمال وأسرهم أحياء. وطبقاً لهذه النظرية إذا ارتفع الأجر إلى مستوى أعلى من مستوى الكفاف فسوف يدفع ذلك العمال إلى الزواج المبكر والتكاثر،

ويترتب على ذلك زيادة عرض العمل في الفترة الطويلة مما يؤدى إلى انخفاض مستوى الأجر إلى ما كان عليه أي إلى مستوى الكفاف أما إذا انخفض مستوى الأجر إلى أقل من حد الكفاف فسوف يؤدى ذلك إلى سوء الأحوال الصحية للعمال وفقرهم ويقل تزاوجهم وينخفض معدل المواليد فضلاً عن ذلك فإن سوء التغذية سوف تؤدى إلى ارتفاع معدل الوفيات وخاصة وفيات الأطفال الأمر الذي يؤدى إلى نقص عرض العمل في الفترة الطويلة ومن ثم يعمل على رفع مستوى الأجر إلى حد التوازن السابق والنظرية بهذا المعنى فإن الأجور لا تزيد (ولا تنقص) على مستوى الكفاف اللازم لإبقاء العمال أحياء فهي تنظر إلى العمال نظرتها إلى الآلات فكما أن تشغيل الآلة يحتاج إلى نفقات فإن تشغيل العمال كذلك يتطلب بذل نفقات (هي الأجر) لتضمن بقائه حياً قادراً على الإنتاج إذا ما أريد له أن تستمر قدرته على العمل. وقد أكد ريكاردو هذا المعنى عندما ذكر أن الثمن الطبيعي للعمل هو الذي يمكن العمال من المعيشة عند مستوى الكفاف ومهما انحرف ثمن العمل في السوق عن هذا الثمن الطبيعي فإنه يتجه دائماً إلى التعادل معه كما هو الحال بالنسبة للعلاقة بين الثمن الطبيعي (الذي تحدده نفقات الإنتاج) وثمن السوق (الذي يحدده العرض والطلب) في حالة السلع العادية.

٢- نظرية رصيد (أو مخصص) الأجور:

تنسب هذه النظرية إلى (جون ستيوارت ميل) وتقضي بأن الأجور تحدد على أساس النسبة بين السكان وكمية رأس المال .فالأجر وفقاً لهذه النظرية لا يمكن أن يرتفع إلا نتيجة لأحد عاملين:

إما زيادة مخصص الأجور أو انخفاض عدد العمال وطالما كان مخصص الأجور ثابتاً دون تغير وهذا ما هو يقضي به الفكر الكلاسيكي. فإن الأجور لا ترتفع إلا إذا انخفض عدد العمال وعلى ذلك فإن مستوى الأجور يظل ثابتاً طالما كان مخصص الأجور ثابتاً من جهة، وطالما أن عدد العمال لم يتغير من جهة أخرى وعلى ذلك فإن أي زيادة في عدد العمال لا تقترن بزيادة في مخصص الأجور لابد وأن تؤدي إلى نقص الأجور.

ويستنتج أنصار هذه النظرية عدد من النتائج الاجتماعية من بينها أن المحاولات التي بذلها العمال لرفع أجورهم مقضي عليها بالفشل لا محالة فنقابات العمال لا يمكنها إنقاص عدد السكان ومن ثم فإنها لا تستطيع رفع مستوى الأجور نظراً لأن مخصص الأجور ثابت لا يتغير وإذا نجحت إحدى النقابات في رفع الأجور في صناعة معينة فسوف يكون ذلك على حساب عمال غيرها من الصناعات.

كذلك فيستنتج أنصار هذه النظرية أنه لا يمكن زيادة الأجور والأرباح معاً ومن ثم فإن زيادة الأجور لابد وأن يكون على حساب الأرباح الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى تضارب مصالح كل من العمال وأصحاب الأعمال.

٣- النظرية الحديثة للأجور:

تتحدد أثمان عناصر الإنتاج بقوى العرض والطلب شأنها في ذلك شأن أثمان السلع والخدمات وتأسيساً على ذلك يمكننا أن نقرر أنه، بالرغم من أن عنصر العمل له من الخصائص والصفات التي تجعله بعيداً عن كونه سلعة إلا أن معدل الأجور يتوقف على عرض العمل والطلب عليه.

الطلب على عنصر العمل. كما هو الحال بالنسبة لبقية عناصر الإنتاج طلب مشتق من الطلب على السلع التي يقوم بإنتاجها فإذا، زاد طلب المستهلكين على سلعة معينة زاد بالتالي طلب المنتجين على خدمات العمال اللازمة لإنتاج هذه السلعة وتتوقف مرونة الطلب على العمال على مرونة الطلب على الناتج فإذا كان الطلب على الناتج مرناً فإن الطلب على العمل يكون مرناً.

أن الطلب على أي عنصر من عناصر الإنتاج يتحدد عند المستوى الذي تتعادل عنده الإنتاجية الحدية القيمية لعنصر الإنتاج مع التكلفة الحدية لهذا العنصر وبتطبيق ذلك على عنصر العمل يمكننا أن نقرر أن المنتج يستمر في طلب العمال إلى الحد الذي يتعادل عنده الناتج الحدي للعمال مع الأجر.

وقد يحدث في الأجل القصير أن تختلف الأجور عن الناتج الحدي فإذا انخفضت أثمان السلع التي ينتجها العمال فتنخفض بالتالي قيمة الناتج الحدي (الإنتاجية الحدية القيمة). في هذه الحالة إذا اعتقد المنتج أن هذا الوضع يستمر مستقلاً فإن يلجأ إلى تخفيض عدد العمال العاملين بالمنشأة إما إذ اعتقد أن هذا الوضع مؤقتاً فإنه يحتفظ بعماله رغم انخفاض الناتج الحدي عن الأجر نظراً عما يستمتعون به من قدرة وخبرات قد لا يمكن من توفيرها مستقبلاً.ومهما يكن من أمر فإن الوضع التوازني لابد وأن يتحقق في النهاية وهو تعادل أجر العامل وإنتاجه الحدي.

وفيما يتعلق بعرض العمل فيقصد بها الكمية المعروضة من عنصر العمل خلال فترة زمنية معينة وبأجر معين وهذه الكمية المعروضة من عنصر العمل تتمثل إما في عدد العمال أو عدد ساعات العمل التي يبذلونها عند مستوى معين في الأجر.

ثانيا-- سعر الفائـدة وهي عائد المنظم العملية الانتاجية

تحديد سعر الفائـدة**:**

يوجد عدد من النظريات التي تفسر حقيقة تحديد سعر الفائدة ونحاول هذه النظريات جميعها تفسير ذلك عن طريق التوازن بين قوى الطلب والعرض وإن كانت تختلف فيم بينها من حيث مضمون الطلب ومضمون العرض فالنظرية الكلاسيكية تعرف العرض بأنه عرض المدخرات بغرض استثمارها أما النظرية الكنزية فتعرف العرض على أنه المعروض من النقود كما تحرره السلطات النقدية أما الطلب فهو الطلب للنقود للاحتفاظ بها سائلة وفيما يلي النظريتين الكلاسيكية والكينزية في سعر الفائدة.

١- النظرية الكلاسيكيـة:

تحدد سعر الفائدة طبقاً للنظرية الكلاسيكية عند المستوى الذي يتعادل عنده العرض من المدخرات والطلب عليها للاستثمار ويمكننا ان يوضح كيفية سعر الفائدة في النظرية الكلاسيكية بيانياً على الوجهة التالي.

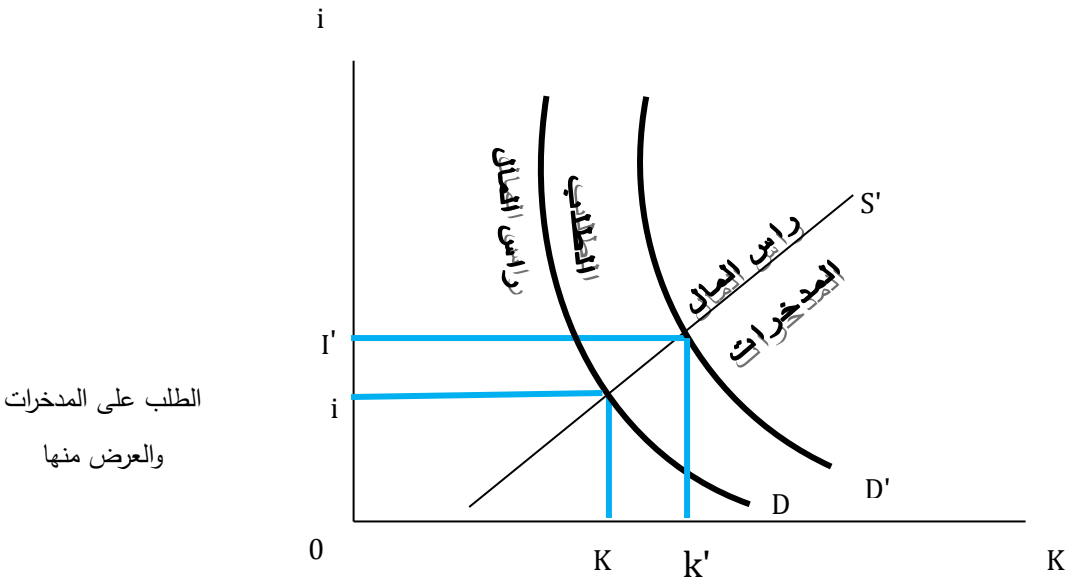

الطلب على المدخرات

من الشكل السابق يتضح أن عندما يكون المنحنى (D) هو منحنى الطلب على رأس المال، و (S) هو منحنى رأس المال فإن سعر الفائدة يتحدد عند نقطة تقاطع هذين المنحيين أي عند السعر (0 i) وهو الذي يحقق التعادل بين كل من الطلب ورأس المال والعرض منه حيث يمثل كل منهما البعد (0K)فإذا زاد الطلب على رأس المال ينتقل إلى (D') ويرتفع سعر الفائدة إلى (0i) فتزداد كمية المدخرات إلى (0k') لتواجه الزيادة في الطلب على رأس المال وفي حالة انخفاض الطلب على رأس المال فإن سعر الفائدة يتجه إلى الهبوط.

٢- النظرية الكينزيـة:

بحسب تعريف كينز يتحدد سعر الفائدة عند المستوى الذي يتعادل عنده الطلب على النقود وكمية النقود التي في حوزة المجتمع ويقصد (كينز) بالطلب على النقود الاحتفاظ بها في شكلها السائل وهو ما أطلق عليه (التفضيل النقدي) أما كمية النقود في حوزة المجتمع فتمثل عرض النقود.

(أ) التفضيل النقـدي (الطلب على النقـود):

التفضيل النقدي هو الحالة التي يفضل فيها الأفراد الاحتفاظ بثرواتهم في شكل نقود بدلاً من الاحتفاظ بها في شكل أصول أقل سيولة كالأوراق المالية مثلاً ويلاحظ أنه كلما ارتفع سعر الفائدة أدى إلى هبوط في التفضيل النقدي أي قلت رغبة الأفراد في الاحتفاظ بالنقود في شكلها السائل والعكس بالعكس ولهذا السبب فسعر الفائدة في نظرية كينز ليست جراء الادخار كما قرر الكلاسيك وإنما هو جراء التضحية بالسيولة أي الشخصية بالتفضيل النقدي ويتوقف التفضيل النقدي على دوافع ثلاثة هي:-

أولاً: دوافع المعامـلات:

يرجع احتفاظ الأفراد أو الهيئات بالنقود بناءً على هذا الدافع إلى حاجتهم للقيام بمشترياتهم الشخصية وعقد الصفقات التجارية.ويتوقف الطلب على النقود بدافع المعاملات على ما يأتي:

- حجم الدخول الشخصية: فيزداد التفضيل النقدي بزيادة الدخول وتباعد فترات الحصول عليها.
- حجم المبيعات التجارية: فتزداد النقود اللازمة لإنفاق كلما زادت المبيعات.

ثانياً: دافع الاحتيـاط:

يحتفظ الأفراد بجانب من النقود احتياطاً للمستقبل لمواجهة بعض الظروف التي قد يتعرضون لها كالبطالة والأمراض والحوادث وغيرها.

ولا تمثل النقود المحتفظ بها بهذا الدافع نسبة معينة من الدخل وإنما تتوقف على الأحوال النفسية للأفراد ففي أوقات الرواج يتفاعل الأفراد ويقل طلبهم على النقود أما في أوقات الكساد فيعود إلى التشاؤم ويزيد طلبهم على النقود خوفاً من أخطار المستقبل.

ثالثاً: دافع المضاربـة:

يرجع احتفاظ الأفراد بالنقود بدافع المضاربات إلى رغبتهم في تحقيق الأرباح عن طريق التنبؤ بالتغيرات المتوقعة في سعر الفائدة وبالتالي في أسعار السندات.

(ب) عرض النقـود:

تقوم السلطات النقدية بتحرير الكمية المعروضة من النقود وهناك طرق عديدة تلجأ إليها السلطات النقدية للتأثير على عرض النقود مثل الرقابة المباشرة على حجم الإئتمان وأدوات السياسة النقدية.

ثالثاً: الريـع

هو ذلك الجزء من الدخل الذي يدفع إلى الأرض ثمناً للخدمات التي تؤديها للعملية الإنتاجية

نظرية ريكـاردو: أما ديفد ريكاردو فقد عرف الريع بأنه ذلك الجزء من ناتج الأرض الذي يدفع إلى المالك مقابل استخدامه الأرض الأصلية التي لا تغني ويضيف ريكاردو أن الريع ترجع نشأته إلى ندرة قوى الأرض.

ويقرر ريكاردو أن ظهور الريع يرجع إلى زراعة أرض متفاوتة الخصوبة إذ كلما زاد الطب على منتجات الأراضي الزراعية يضطر الأفراد إلى زراعة أراضي تقل خصوبة. وتحقق الأراضي المرتفعة الخصوبة ريعاً أكبر فالريع هو الفرق بين عائد الأرض الخصبة والأقل خصوبة ويمسى الريع في هذه الحالة بريع التفاوت أو الريع الفرقي ويرجع هذا التفاوت إلي التباين في خصوبة الأرض.

النظرية الحديثة في الريـع:

رأينا أن الريع في ظل نظرية ريكاردو ريع تفاوتي أو (فرقي) إذ أنه عبارة عن الفرق بين عائد الأرض الجيدة وعائد الأرض الحدية الأقل خصوبة.

والواقع أن النظرية الحديثة لا تعدو أن تكون تعميماً لنظرية ريكاردو بحيث لا يصبح تطبيقها قاصراً على الأرض الزراعية إنما يمتد ليشمل جميع الأصول التي يتسم عرضها بعدم المرونة وبذلك أوجد لنظرية ريكاردو آفاق أكبر من مجال التطبيق.

هناك أصول أخرى يتسم عرضها بالثبات المطلق ومن الأمثلة التحف الفنية النادرة التي تكسب قيمتها من صنعها التاريخية في الوقت الذي يستحيل فيه إعادة إنتاجها أو المعروض فيها ولعل من أهم التطبيقات الحديثة للنظرية توسيع مفهوم التفاوت بحيث لا يقتصر على التفاوت في الخصوبة فإنما يتعداه إلى التفاوت في موقع الأرض ويسمى الريع الذي تحققه الأرض نتيجة تفوقها في موقعها بالريع الموقعي.

رابعاً: الربـح

هو ثمن خدمات المنظم نظير مساهمته في العملية الإنتاجية وهو يعادل الفرق بين ما يحصل عليه المنظم من بيع كمية معينة من سلعة ما وبين مجموع النفقات التي يتكبدها نظير إنتاج هذه الكمية.

خصائص الربـح:

١- الربح ليس تعاقدياً ولا يتحدد مقدماً:

يتوقف الربح على ظروف كما لا يتم تحديده مقدماً بمقتضى عقد من العقود وفي هذا يختلف الربح عن بقية عوائد عناصر الإنتاج فالأجر يحدد مقدماً بمقتضى عقد بين صاحب العمل والعامل وتحدد الفائدة مقدماً بمقتضى عقد بين المقرض والمقترض وفقاً لأسعار الفائدة السوقية، كذلك يحدد الريع مقدماً بمقتضى عقد بين مالك الأرض وبين المستأجر لهذه الأرض.

٢- تعرض الأرباح لتقلبات كبيرة من خصائص الأرباح أيضاً أن التغيرات التي تطرأ عليها تفوق التغيرات التي تطرأ على الأنواع الأخرى من الدخول

٣- الأرباح قد تكون سالبة:

قد يحدث أن تنتهي أعمال المنشأة بخسارة وذلك عندما تزيد مجموع نفقات المنشأة على مجموع إيراداتها وعندئذ تكون الأرباح سالبة

مبررات الربـح:

ذكرنا أن نفقات الإنتاج تتضمن الفائدة على الأموال المستثمرة والأجر الضمني الذي يحصل عليه المنظم نظير أعمال الإدارة كما تتضمن إيجار الأرض التي تشغلها المنشأة ولا شك أن للمنظم الحق في الحصول على مبالغ نقدية تعادل هذه النفقات لكن المنظم يحصل على (ربح بحت) نظير مساهمته في العملية لإنتاجية ومن مبررات حصول المنظم على ربح الآتي:

١- الربح مكافأة الابتكار والتجديد: أن المنظم يقوم بتحقيق التضافر بين عناصر الإنتاج والتأليف بينهما بالكيفية التي تؤدي إلى تخفيض نفقات إنتاجه إلى أدنى حد ممكن، ومن ثم تحقيق أقصى ربح ممكن وفي سبيل تحقيق هذه المهمة يبرز دور المنظم في النهوض بالنشاط الاقتصادي عن طريق إيجاد نسب جديدة للتأليف بين عناصر الإنتاج أي عن طريق الابتكار التجديد ويتخذ الابتكار والتجديد من الأشكال نذكر منها: إنتاج سلع جديدة غير مألوفة في دائرة الاستهلاك أو إنتاج نوع جديد من السلعة، ابتكار طريقة جديدة للإنتاج، فتح مجال جديد لتصريف السلعة، اكتشاف مصدر جديد للمادة الخام، التوصل إلى تنظيم تجاري جديد.

ويدفع المنظم على الابتكار والتجديد عدد من العوامل نذكر منها التغير في الأذواق والتغير في كميات وأنواع عناصر الإنتاج والتغير في وسائل الحصول على السلع والخدمات ومع ذلك فإن هذه العوامل ليست كافية في حد ذاتها لكي يترتب على وجودها حدوث الابتكار والتجديد.

إن الأمر يتطلب قوة محركة لهذه العوامل وتتمثل هذه القوة في المنظم الذي تنصب وظيفته على تحقيق نسب جديدة للتأليف بين عناصر الإنتاج أن تحقيق الابتكار والتجديد ولا شك أن هذه الجهود الكبيرة التي قوم بها المنظم بوصفه قوة محركة لعوامل التطور في النشاط الاقتصادي أن العوامل الابتكار والتجديد من شأنها أن تبرز حصول المنظم على ربح بحت نظير هذه الجهود.

٢- الربح جزاء الخاطـرة:

يمكننا أن نفرق بين نوعين من المخاطر التي كن أن يتعرض لها النشاط الاقتصادي.

- المخاطر التي يمكن التنبؤ بها مثل الحريق والسرقة وهذه يمكن التأمين ضدها.
- المخاطر التي لا يمكن التنبؤ بها والأخطار التي ترتبط بالأحوال الاقتصادية مثل تغير حالة الطلب على السلع المنتجة وهذه لا يمكن اتخاذ احتياطات معينة لتلافي حدوثها كما لا يمكن التأمين ضدها.

الفصل العاشر

النقود والمصارف Money and Banking

اولا– النقود

أنواع النقود

١ً: - النقود السلعية :تعد النقود السلعية أول انواع النقود التي عرفتها البشرية ، وقد تداولت المجتمعات الإنسانية في مراحلها الأولى أشكالاً مختلفة منها ، مثل الماشية والجلود والقمح واللبن والشاي.
ويتكون الطلب على النقود السلعية من شقين

- طلب أصيل ، ينبع من صلاحية السلعة المستعملة كنقود لإشباع الحاجة بصفة مباشرة
- طلب مشتق ، لإستعمالها كنقود ، أي في الوفاء بالإلتزامات . ولذا تتميز النقود السلعية بتماثل قيمتها كنقود.

٢:- النقود المعدنية :أدت الصعوبات التي تواجه المعاملات بالنقود السلعية إلى إنتقال المجتمعات إلى مرحلة أكثر تطوراً في تاريخ النقود ، وهي مرحلة النقود المعدنية . في بادئ الأمر ، إستعمل الإنسان بعض المعادن ، كالنحاس والبرونز والحديد والزنك والقصدير ، كنقود معدنية رئيسية ، غير إنه فيما بعد فضل إستخدام المعادن النفيسة (الذهب والفضة) لما تتصف به من مزايا.

٣: - النقود الورقية: ظهرت النقود الورقية كبديل للنقود المعدنية ، مع تطور نظام الصرافة وإنتشار البنوك التجارية وسميت هذه بالنقود الورقية النائبة.

٤- النقود الكتابية: تمثل النقود الكتابيةأعلى مرحلة من مراحل تطور إستخدام النقود ، وهي عبارة عن قيود دفترية في البنوك التجارية تعطي لصاحبها الحق في السحب نقداً عند الطلب بواسطة الشيكات.
تعتبر هذه النقود من قبيل النقود المصرفية ، غير أنها لا تصدر من قبل البنك المركزي تتمتع المعاملات بالنقود الكتابية (نقود الودائع) بدرجة كبيرة من السهولة واليسر والملائمة، حيث أنها أقل أنواع النقود تعرضاً للسرقة والضياع ، كما انه من أيسرها في التعامل.

وظائف النقود

تعتبر النقود أداة هامة في التجارة وهي الوسيلة المثلى لتحقيق سرعة التداول والنقود هي أكثر الأموال تداولا وأشدها سيولة ،هذا وتقوم النقود بأربعة وظائف رئيسية هامة وهي:

١-النقودكوحدة لقياس القيمة.

إحدى وظائف النقود أنها تعتبر أساس القيمة أو وحدة للتحاسب أي أنها تقيس لنا القيمة الفعلية للسلع والخدمات ،هذا وتقوم كل دولة بتحديد سعر السلعة أو الخدمة بعدد من الوحدات النقدية المتعامل بها في هذه الدولة.
ولا شك أن قياس السلع والخدمات بوحدات نقدية إنما يسهل عملية قياس القيمة التبادلية للسلع والخدمات في السوق فمثلا إذا كان سعر سلعة من المواد الاستهلاكية ونرمز لها بالرمز (س) يعادل ٢٠ دينار وسعر سلعة أخرى من مواد استهلاكية (ص) يعادل ٥دينار فإنه يمكن معرفة أن ٤ وحدات من السلعة (ص) تعادل وحدة من السلعة (س) فلذلك فإنها وحدات مثل الغرام والكلوغرام .. تستخدم للقياس.

٢ - النقود كوسيلة للتبادل.

أعطيت هذه الوظيفة عدة تسميات منها وسيط للتبادل وسيط للمدفوعات ،لذلك فإن وظيفة النقود تتحقق بواسطة أي شيء يقبل قبولا عاما في المبادلة مقابل السلع والخدمات وهذا الشيء قد يكون قطعة من الذهب أو مسكوكات من النحاس أو قطع من الورق والشيء الهام في هذا الموضوع هو أن يكون هذا الشيء الذي يمكن أن يستخدم كنقود مقبولا من قبل الأفراد أو أن يتفق الأفراد على قبول هذا الشيء كوسيلة للمبادلة بدلا من النظام الذي كان سائد وهو نظام المقايضة، والحقيقة التي يجب أن يشار إليها هنا هي أن النقود إنما هي قوة شرائية عامة إنما تؤكد على حرية الاختيار التي يكفلها استخدام النقود فمالك السلعة يكون بحاجة الحصول على سلع أو خدمات من نفس الأشخاص الذين يحصلون منه على سلع وخدمات بل يستطيع الحصول على ما يحتاجه من مكان وأشخاص آخرين إذا ملك النقود وبأحسن العروض وفي الوقت والمكان الملائمين.

٣- النقود كوسيلة للمدفوعات المؤجلة.

بمجرد أن يصبح النقد مقياسا للقيمة ووسيط للتبادل فإنه لا يمكن تجنب أن تصبح وسيلة المدفوعات المؤجلة أو الدفع في المستقبل فالنظام الاقتصادي الحديث يتطلب وجود قدر كبير من العقود التي يكون فيها الدفع مستقبلي ومعظمها عقود لدفع أقساط وديون يحدد فيها الدفع في المستقبل بعدد من الوحدات النقدية هذا وتعتبر النقود وسيلة جيدة للدفع المؤجل طالما بقيت تحتفظ بقوتها الشرائية الخاصة بها.

٤- النقود كمخزن للقيمة.

بمجرد أن استخدمت النقود كوسيلة للتحاسب وأصبحت مقبولة قبولا عاما كوسيلة للدفع فلا شك أنها سوف تستخدم على نطاق واسع كمخزن للقيمة فحامل النقود في واقع الأمر إنما هو حامل لقوة شرائية عامة يستطيع أن ينفقها عبر الزمن للحصول على السلع التي يرغب في شراءها في الوقت المناسب وهو يعلم أنها ستكون مقبولة في أي وقت مقابل أي سلعة أو خدمة يريدها لذلك فالنقود تعتبر مخزن جيد للقيمة والتي بواسطتها يمكن مواجهة حالات الاستعجال غير المتوقعة ولدفع الديون المحددة بواسطة النقود.

ثانيا المصارف

تلك المنظمة التي تتبادل المنافع المالية مع مجموعات من العملاء بما لا يتعارض مع مصلحة المجتمع وبما يتماشى مع التغير المستمر في البيئة المصرفية."

أنواع البنوك :

١- البنك المركزي: له دور هام جدا حيث يقوم بالإشراف على السياسة الائتمانية في الدولة ويراقب أعمال البنوك التجارية ويقوم بأعمال المستشار النقدي للدولة ، ويحتفظ بحسابات لها ويسهل جميع عملياتها المصرفية ،ويعمل كوكيل مالي للدولة.

٢- البنوك التجارية : تقوم بقبول الودائع وتوظيف النقود بأنواعها لمدة قصيرة لا تزيد في الغالب عن السنة ومن أهم أعمالها : خصم الأوراق التجارية ، والتسليف بضمان أوراق مالية أو بضائع وفتح الاعتمادات .

٣- بنوك الاستثمار : تقوم بتوظيف أموالها في المشروعات التجارية والصناعية لأجل طويل والاشتراك في إنشاء شركات ، وإقراضها لمدة طويلة .

٤- البنوك الإسلامية: تقوم بقبول الودائع تحت الطلب والودائع لأجل مثل البنوك التجارية إلا أنها تختلف عن البنوك التجارية في طريقة توظيف الأموال ، حيث أن البنوك التجارية تعتبر الفائدة أساس التعامل ، في حين أن البنوك الإسلامية تعتمد على المضاربة الإسلامية في توظيف أموالها ويعتبر هذا البنك من البنوك التجارية بالنظر إلى الطبيعة الغالبة للنشاط الذي يزاوله .

٥- البنوك المتخصصة "غير التجارية ": تعتمد هذه البنوك على مصادرها الداخلية في القيام بوظائفها حيث تعمد في تمويل أنشطتها التي تتخصص فيها على مواردها الذاتية ولا تمثل الودائع بالنسبة لها دوراً ملحوظاً كما أن تجميع الودائع لا يمثل واحداً من أغراضها بل يجب ملاحظة ما يلي بالنسبة للبنوك المتخصصة .

أ. يتمثل النشاط الرئيسي للبنوك المتخصصة في القيام بعمليات الائتمان طويل الأجل لخدمة نوع محدد من النشاط الاقتصادي .

ب. لا تعتمد البنوك المتخصصة على قبول الودائع تحت الطلب ، وكأحد الأنشطة الرئيسية لها

ج. تعتمد البنوك المتخصصة في تمويل أنشطتها على مواردها الذاتية ومصادرها الداخلية التي تتمثل في رأس المال والاحتياطيات والقروض طويلة الأجل المتمثلة في السندات التي تصدرها .

الفصل الحادي عشر

التجارة الخارجية(Foreign Trade)

اهمية التجارة الخارجية

- ربط الدول المختلفة وتصريف فائض الإنتاج المحلي.
- مؤشر لقوة الدولة الإنتاجية والتنافسية في الأسواق الدولية كما ينعكس أيضاَ على ما تملكه الدولة من عملات أجنبية ويؤثر على ميزان الدولة التجاري .
- جني الأرباح نتيجة الحصول على المنتج بسعر أقل مما لو قامت الدولة بإنتاجه محلياً.
- زيادة الدخل القومي.
- نقل التطور التكنولوجي.
- تحقيق التوازن في الأسواق المحلية.
- تحقيق متطلبات المستهلك المحلي وإشباع رغباته.
- الارتقاء بذوق المستهلك المحلي.
- إقامة علاقات طيبة بين الدول.
- العولمة التي تحاول جعل العالم قرية صغيرة

نظريات التجارة الخارجية

اولا- النظرية الكلاسيكية (نظرية الميزة النسبية)

تعود هذه النظرية الى الاقتصادي ديفيد ريكاردو،ولتوضيح هذه النظرية ناخذ المثال التالي:

نفترض وجود تجارة خارجية بين بلدين، وان كلاهما يستعملان عاما انتاجي واحد وهو العمل ،وينتجان سلعتين هما القمح والنسيج ،ولا توجد حواجز كمركية،وان ظروف الانتاج السائدة في البلدين كانت كما يلي:-

	العراق	الاردن
قمح	30 كغم	10 م
نسيج	10 كغم	5 م

في العراق يؤدي يوم من العمل الى انتاج 30كغم من القمح او 10 امتار من النسيج،اما في الاردن يودي يوم من العمل الى انتاج 10كغم من القمح او 5 امتار من النسيج.

من الواضح ان عنصر العمل هو اكثر انتاجية قي العراق بشكل مطلق من الاردن في الانتاج والقمح،وهكذا فالعراق له ميزه مطلقه في انتج كلا السلعتين،وهذا يعني ان العراق سينتج السلعتين لانه اكثر انتاجية،وان الاردن لا ينتج السلعتين.اما في حالة قيام التجارة بين البلدين يقول ريكاردو انه ليس المهم هو الميزه المطلقة كما في الجدول بالنسبة للعراق بل المهم الميزة النسبية.

اذ ان من الواضح ان الميزه النسبية للعراق في انتاج القمح هي $\frac{30}{10} = \frac{3}{1}$ ولكنه في انتاج النسيج ستكون $\frac{10}{5} = \frac{2}{1}$، لذا فان العراق يتميز على الاردن في انتاج القمح بدرجة اكبر من ميزته في انتاج النسيج.وعلى هذا الاساس فان العراق يمتلك ميزه نسبيه في انتاج القمح في حين يمتلك الاردن ميزة نسبية في انتاج النسيج.لذا ترى هذه النظرية ان الاختلاف في التكاليف النسبية هي السبب في قيام التجارة الخارجية.

ثانيا- النظرية الحديثة (هكشر- اولين)

يذهب هكشر – أولين إلى أن التجارة الدولية تقوم عند اختلاف النفقة النسبية ، إلا أن اختلاف النفقات النسبية لعناصر الإنتاج يرجع إلى اختلاف معطيات الموارد ، أي الوفرة أو الندرة النسبية لعناصر الإنتاج ، فهناك بلاد يتوافر فيها عنصر العمل بدرجة أكبر من توافره في بلاد أخرى ، كذلك هناك بلاد يتوافر فيها عنصر رأس المال بدرجة أكبر من توافر عناصر الإنتاج الأخرى (العمل – الأرض).

و طبقاً لنظرية نسب العناصر فعندما يكون هناك دولة غنية بأحد عناصر الإنتاج بالمقارنة بغيرها من الدول الأخرى ، فإن هذه الدولة تكون قادرة على إنتاج السلع التي تحتاج إلى هذه العنصر بدرجة أكبر من غيره.

فطالما أن السلع تتفاوت من حيث كثافة عناصر الإنتاج المستخدمة في إنتاجها ، وطالما أن الدول تتفاوت من حيث درجة توافر عناصر الإنتاج المستخدمة في إنتاج هذه السلع ، فيرى كل من هكشر- أولين أن تتخصص كل دولة في إنتاج السلع التي تتوافر لديها عناصر الإنتاج المستخدمة في إنتاج السلع ، وتقوم بتصديرها إلى العالم الخارجي ، وبالمثل تقوم باستيراد السلع التي يندر وجود عناصر الإنتاج المطلوبة لإنتاج هذه السلع بها من العالم الخارجي.

الاختلاف بين التجارة الداخلية و التجارة الخارجية

١- تتم التجارة الداخلية داخل الحدود الجغرافية للدولة بينما تتم التجارة الخارجية بين دول العالم المختلفة.
٢- تتم التجارة الداخلية من خلال نظام اقتصادي سياسي واحد بينما تتم التجارة الخارجية في ظل أنظمة اقتصادية وأنظمة سياسية مختلفة.

٣- تختلف الظروف السوقية والعوامل المؤثرة فيها في التجارة الداخلية عنها في التجارة الخارجية.
٤- وجود فرص للتكتلات الاقتصادية في حال التجارة الخارجية.

٥- سهولة نقل عوامل الإنتاج داخل الحدود الجغرافية للدولة الواحدة وصعوبة نقلها في حال التجارة الخارجية.

٦- اختلاف الأنظمة و القوانين الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية المنظمة للتجارة الداخلية عن المنظمة للتجارة الخارجية.

٧- استخدام عملة واحدة في حال التجارة الداخلية و تعدد العملات المستخدمة في حال التجارة الخارجية.

السياسات التجارية

تعرف السياسات التجارية :حزمة من القوانين والإجراءات والتشريعات التي تتخذها الدولة من اجل تنظيم العلاقة بينها وبين دول العالم الأخرى.

السياسة التجارية

اولا- سياسة الحرية التجارية: ويقصد بها إطلاق العنان الى التبادل التجاري الدولي دون قيود تعيقه

حجج انصار حرية التجارة **:** تعمل الحرية التجارية على زيادة الإنتاج بفعل التخصص وتقسيم العمل الدولي وهذا يعمل على **:**

١- زيادة الدخل القومي العالمي .

٢-انخفاض أسعار السلع والخدمات في الأسواق الدولية .

٣- الإنتاج الواسع وتحقيق وفورات الحجم وانخفاض التكاليف من خلال قيام المشروعات بالإنتاج لسد حاجة الطلب المحلي وكذلك الطلب العالمي الذي يتم تصديره عن طريق التجارة الحرة .

ثانيا : سياسة الحماية التجاري:ويقصد بها حماية منتجي السلع والخدمات المحليين من منافسة المنتجين الأجانب ، فضلا عن حماية المنافع العامة

١- حجج انصار الحماية التجارية

٢- تقليل البطالة : تعمل أدوات الحماية (التعريفة أو الحصص) على رفع أسعار السلع المستوردة وإقبال الناس على شراء المنتجات المحلية ومن ثم زيادة الإنتاج وزيادة مستوى التشغيل .

٣- تنويع الإنتاج : تعمل أدوات الحماية على تلبية الطلب المحلي من الإنتاج المحلي وبالتالي فان المشروعات سيكون بإمكانها تنويع منتجاتها وعدم الاقتصار على عدد محدود من السلع .

٤- حماية الدولة من الداخل : مثل الحصار أو الحروب الاقتصادية أو السلع الضارة بالصحة العامة أو الأخلاق الاجتماعية أو السلع غير الكفوءة ، أو التعرض للإغراق .

٥- الحصول على الإيرادات : وذلك من فرض الرسوم والتعريفات الجمركية .

٦- حماية الصناعات الناشئة : اي الصناعات الحديثة التي قد تنافسها السلع المستورة فتقوم أدوات الحماية من التصدي للسلع الأجنبية ، وأول من نادى بحماية الصناعات الناشئة الأميركية من السلع الانكليزية هو الأميركي(الكسندر هاملتون) عام ١٧٩١ ، ثم تبعة الألماني (فريدريك ليست) عام ١٨٤٠ عندما نادى بحماية الصناعات الألمانية على الأقل في مراحلها الأولى .

اسباب حماية الصناعات الناشئة

- الحماية من العمل الرخيص : قد يكون العمل الرخيص سببا رئيسا في انخفاض التكاليف ومن ثم الأسعار ، فتعمل الدولة على التدخل لحماية منتجاتها من منافسة الدول ذات العمل الرخيص .

- دعم وحماية الاقتصاد الوطني : وتتمثل هذه الحماية باتخاذ الوسائل التي تمنع من ممارسة الإغراق من قبل الدول الأخرى ، الأمر الذي يؤدي بدوره الى انكماش أو اضمحلال بعض الصناعات الوطنية .

- تحسين معدلات التبادل التجاري : يعرف هذا المعدل بأنه قدرة وحدة الصادرات على شراء وحدة الاستيرادات ، وعليه فان فرض التعريفة مثلا على السلع المستوردة سيؤدي الى رفع أسعارها وتقليل استيرادها ، وهذا قد يدفع الدولة المصدرة الى تخفيض أسعار سلعتها لكي تحافظ على نفس المستوى من التصدير فتتحسن عندئذ معدلات التبادل لصالح الدولة الأولى .

أدوات السياسات التجارية : تقسم ادوات السياسات التجارية الى نوعين رئيسين هما :

اولاً - الادوات غير المباشرة (السعرية) وتشمل :

* التعرفة الكمركية

* اعانات التصدير

ثانـياً - الادوات المباشرة (الكمية) :

* الحصة الاستيرادية

* القيود غير التعريفية

الأول - الرسوم او التعريفات الجمركية (Import Tariffs)

من حيث طرق فرضها هنالك ثلاثة انواع منها هي :

- الرسوم أو التعريفة النوعية (Specific Tariffs) وهو رسم ذو قيمة نقدية ثابتة على الوحدة الواحدة من السلعة المستوردة مثال ،(١٠$)على كل طن سمنت مستورد او(٤٠٠$)على كل سيارة مستوردة ، او (٥$) على كل طن من الحنطة المستوردة .
- الرسوم او التعريفة القيمية (Account Tariffs) وهي نسبة مؤوية من قيمة الوحدة الواحدة من السلعة المستوردة ، مثل (٥%) على السيارات و (٢٥%) على الثلاجات و (١٥٠%) على السجائر المستوردة .
- الرسوم او التعرفة المركبة (Compound Tariffs) وهي خليط بين الاثنين ، مثلا (400$) على كل سيارة مستوردة إضافة الى (5%) من قيمة كل سيارة مستوردة عن كل سنة خارج الموديل . ومن الملاحظ ان (USA) تستخدم خليطا متناسقا من الرسوم القيمية والنوعية في حين تستخدم اغلب الدول الأوربية الرسوم القيمية بشكل أساسي .

انواع التعرفة الكمركية من حيث آثارها على تحديد الاستيراد والانتاج والاستهلاك

- التعرفة المانعة Prohibitive Tariff : وهي التعريفة التي تؤدي الى مساواة سعر السلعة المستوردة مع سعر السلعة الوطنية او تزيد عليها ، وهو شكل متطرف يراد منه منع استيراد هذه السلعة والتعويض عنها بالمنتج المحلي

- التعريفة غير المانعة Non Prohibitive Tariff وهو النوع الشائع الاستخدام حيث تؤدي التعريفة بعد فرضها الى تقليل الاستيراد إلا إنها لا تمنعه ، فتبقى هنالك كمية من الطلب يتم تأمينها من الأسواق الخارجية.

الثاني – إعانات التصدير Subsidies of Export

وهي إحدى أدوات السياسة التجارية التي تؤثر من خلالها السلطة الاقتصادية في الأسعار التي تباع بها السلعة محليا ودوليا بقصد التشجيع على الإنتاج والتصدير. ويختلف اثر الإعانة في انه يؤثر على العرض وليس الطلب بافتراض تجانس السلعة المحلية مع شبيهتها الأجنبية.

أنواع إعانات التصدير

١- الإعانات المباشرة Direct Subsidies

وتتمثل بأداء مبلغ مالي من قبل الدولة الى المصدرين وعلى اساس قيمة او نوع السلعة المصدرة .

٢ – الإعانات غير المباشرة Indirect Subsidies

وتشمل التسهيلات الائتمانية او السماحات الضريبية او إعفاء جزء من الإرباح المتحققة من التصدير من الضريبة او تقديم بعض الخدمات مجانا او مقابل سعر رمزي للمصدرين .

ثانـياً - الأدوات المباشرة (الكمية) :

الأول - الحصة الاستيرادية : ويقصد بها قيام الدولة بتحديد الكمية المصدرة من سلعة ما او الكمية المستوردة ، والشائع هو تحديد الكمية المستوردة ، ويتم ذلك من خلال قيام الدولة ببيع تراخيص الاستيراد عن طريق المزاد الى المستوردين، وتكون هذه التراخيص مقسمة على أساس إجمالي الحصة (Quota) .

الثاني - القيود غير التعريفية: وهي قيود إدارية تقوم بها الدولة من اجل توجيه وتحديد التجارة الخارجية وتنقسم الى :

١) الترتيبات الحكومية : مثل التنظيمات المتعلقة بالصحة والبيئة والأمن والحماية من التلوث والحماية من الأمراض الاجتماعية ، كما تتضمن ترتيبات العلامة التجارية وتحديد المواصفات ...الخ .
٢) مشتريات الحكومة : وهي قيام الحكومة بتوجيه نسبة معينة من مشترياتها من السوق المحلي ، مما يعني اضفاء سمة تمييزية للمنتج المحلي لزيادة قدرته التنافسية .

٣) تجارة الدولة والاحتكارات الحكومية : مثل احتكار الدولة لاستيرادات السجائر (اليابان) لغرض السيطرة عليها ، اذ تستورد العلبة الواحدة بـ 50 سنتا وتقوم ببيعها في السوق المحلية بـ 4 $ للعلبة الواحدة .
٤) الحصة التصديرية الطوعية : مثل الاتفاق بين اليابان و أميركا على أن تقلل اليابان صادراتها من السيارات الى أميركا مقابل تقليل صادرات أميركا من الأجهزة الحاسوبية الى اليابان للحفاظ على مصالح المنتجين المحليين في كليهما .

ميزان المدفوعات

تعريف ميزان المدفوعات :

يعرف ميزان المدفوعات بأنه السجل الأساسي المنظم و الموجز الذي تدون فيه جميع المعاملات الاقتصادية التي تتم بين حكومات و مواطنين و مؤسسات محلية لبلد ما مع مثيلاتها لبلد أجنبي خلال فترة معينة عادة سنة واحدة.

عناصر ميزان المدفوعات :

١- الحساب الجاري :

يشمتل هذا الحساب على جميع المبادلات من السلع و الخدمات و هو يتألف من عنصرين:

أ / الميزان التجاري : يتعلق بتجارة السلع أي صادرات السلع وواردتها خلال الفترة محل الحساب ، و هو الفرق بين قيمة الصادرات و قيمة الواردات و يسمى أيضا ميزان التجارة المنظورة ، وعادة تقيم الصادرات على اساس القيمة الدولية (فوب .F.O.B) اي قيمة البضاعة على ظهر السفينة ، اما الواردات فتقيم على اساس القيمة الدولية (سيف .C.I.F) اي قيمة البضاعة في ميناء الوصول .الا ان IMF غالبا ما يوصي بان تقيم كل من الصادرات والواردات على اساس FOB لكي يسهل التمييز بين قيمة البضاعة الاصلية وبين قيمة الخدمات التي ترافقها عبر الحدود الدولية مثل نفقات النقل والتامين والخزن ...الخ .

ب / ميزان الخدمات : وتسجل فيه جميع الصادرات والواردات من الخدمات ويطلق عليها المعاملات الخدمية مثل خدمات النقل و التأمين و السياحة و الملاحة و الخدمات المالية .....إلخ و يسمى بميزان التجارة الغير منظورة (تجدر الملاحظة أن ٧٠ % من التجارة الدولية هي تجارة خدمات) .

٢- حساب التحويلات من طرف واحد : يتعلق هذا الحساب بالمبادلات التي تتم بين الدولة و الخارج بدون مقابل أي أنها عمليات غير تبادلية ، وتحدث من جانب واحد و تشمل الهبات و المنح و الهدايا و المساعدات و أية تحويلات أخرى لا ترد سواء كانت حكومية أو خاصة مثل تحويلات العاملين في الخارج . وتجدر الاشارة الى ان هذه التحويلات قد تجري بشكليها النقدي او بشكل سلع وخدمات

٣- حساب رأس المال (العمليات الرأسمالية): تدخل في هذا الحساب جميع العمليات التي تمثل تغيرا في مراكز الدائنية و المديونية للدولة لأن معاملات الدولة مع الخارج لا تقتصر على

تجارة السلع و الخدمات فقط ، بل هناك حركات رؤوس الأموال التي تنتقل من بلد إلى آخر ، و التي تنقسم إلى نوعين:

أ- رؤوس الأموال الطويلة الأجل : و هي التي تتجاوز مدة بقائها السنة كالقروض الطويلة الأجل ، و الاستثمارات المباشرة ، و الأوراق المالية (أسهم و سندات) أي بيعها و شرائها من وإلى الخارج .

ب - رؤوس الأموال القصيرة الأجل: و هي التي *لا* تتجاوز مدة بقائها السنة مثل الودائع المصرفية والعملات الأجنبية و الأوراق المالية القصيرة الأجل ، و القروض القصيرة الأجل....إلخ .

وتتم حركة رؤوس الأموال القصيرة الأجل لتسوية ما يحصل بين المقيمين من عمليات في حساب العمليات الجارية و حساب رأس المال الطويل الأجلل و تعد هذه الأشكال من التحويلات الرأسمالية بالنتيجة حقا أو دينا للدولة على الخارج أو العكس، أي أنها قد تزيد أو تنقص تلك الحقوق أو الديون للبلد على العالم الخارجي

٤- ميزان حركة الذهب و النقد الأجنبي:

تتم تسوية المدفوعات " اي دفع الحقوق " عن طريق العملات الأجنبية أو الذهب ، و الذي كان من وسائل الدفع الأكثر قبولا في الوفاء بالالتزامات الدولية ، فتسوي الدولة عجز ميزان مدفوعاتها بتصدير الذهب إلى الخارج ، كما يمكنها في حالة وجود فائض بشراء كمية من الذهب من الخارج وفقا لقيمة هذا الفائض .

و "الذهب والنقد الاجنبي " اللذين يسوى بهما العجز و الفائض هما اللذان يحتفظ بهما البنك المركزي أو السلطات النقدية كغطاء أو احتياطي ، و هذا الميزان لديه جانب دائن و جانب مدين تقيد فيهما حركة الذهب و النقد الأجنبي .

٥- فترة السهو و الخطأ:

تستعمل هذه الفقرة من أجل موازنة ميزان المدفوعات من الناحية المحاسبية (أي تساوي جانب المدين مع جانب الدائن)، لأن تسهيل العمليات يكون تبعا لطريقة القيد المزدوج.

تصحيح ميزان المدفوعات

أكثر التدابير شيوعا في تصحيح ميزان المدفوعات فإنها تتمثل في فرض القيود على الواردات من السلع(رسوم جمركية) وهنا ترتفع أسعار السلع المستوردة بما لا يقل عن مقدار هذه الرسوم .الأمر الذي يؤدي إلى كبح جماح الاستيراد تبعا لذلك

إن الممارسات الفعلية من أجل الحفاظ على استقرار موازين المدفوعات تتلخص في اتجاهين :متزامنين لتحقيق نفس الهدف وهو تقليص الواردات وتنشيط الصادرات كما يلي:-

١- تقليص الصادرات وذلك بفرض القيود على الواردات من سلع معينة أو منع استيراد سلع كليا ولكي يمكن جعل تأثير هذا التوجه فاعلا في تحقيق هدف استعادة توازن ميزان المدفوعات فإن الدول المعنية تعتمد على الآتي

- نظام شامل لترخيص الاستيراد
- نظام الحصص
- الرقابة على الصرف
- فرض رسوم جمركية على الواردات
٢- تنشيط الواردات وثمة وسائل مختلفة لتحقيق ذلك منها: -
- زيادة القدرة التصديرية للدولة عن طريق الارتفاع بجودة السلع التصديرية
- خفض تكاليف(إنتاج السلع) التصديرية وما يتبعه ذلك من انخفاض مستويات الأسعار في
- السوق المحلية
- فتح أسواق جديد
- منح إعانات وحوافز تصديرية لمنتجي السلع المعدة للتصدير
- الانضمام إلى الأسواق المشتركة التي تلغي الحواجز الجمركية فيما بين دولها

الفصل الثاني/ عشر التضخم(Inflation)

تعريف التضخم : أنه إرتفاع مستمر في المستوى العام للأسعار ولفترة طويلة ، مع ملاحظة أن يحتوي على الاتي-:
١- ارتفاع في المستوى العام للاسعار.
٢- استمرار ارتفاع في المستوى العام للاسعار لفترة طويلةوهذا يعني ان قفزة في الاسعار لا تسمى تضمخما.

نظريات التضخم (اسباب التضخم)

١- التضخم الناشئ عن الزيادة في الطلب (ويسمى تضخم الطلب)
يكون في ذروته عند تشغيل كامل عناصر الانتاج وإذا صاحب زيادة في كمية (عرض النقود) في المجتمع فتصحبح هناك اموال كثيرة تطارد سلعا قليلة . فهلا عرفنا لماذا زيادة عمق السوق.
٢- التضخم الناشئ عن الزيادة في التكاليف ويسمى تضخم التكاليف
٣- التضخم المستورد

أنواع التضخم :

١- التضخم الأصيل أو الملازم :يزيد الطلب الكلي في الدول الفقيرة المتخلفة على السلع والخدمات دون أن يقابل ذلك زيادة في معدلات الإنتاج لمواجهة الزيادة في الطلب وينعكس أثر ذلك في ارتفاع الأسعار ويسمى ذلك بالتضخم الأصيل أو الملازم .

٢- التضخم الزاحف: وهو عندما ترتفع الأسعار بنسبة ١% إلى ٢% وهذا الارتفاع البسيط في الأسعار يؤدي إلى زيادة أرباح المنتجين بما يحفزهم على زيادة استثماراتهم ويعتبر هذا نمواً اقتصادياً بنفس معدل ارتفاع الأسعار فيصبح ذلك تضخماً في الأسعار .

٣- التضخم المتسارع أو المفرط : ويحدث هذا النوع من التضخم في حالات ارتفاع معدلات الأسعار بصورة عالية بسبب تمويل الحروب أو الحصار الاقتصادي الدولي لدولة ما ، وقد يؤدي هذا النوع من التضخم إلى انهيار العملة الوطنية .

٤- التضخم التصاعدي :تؤدي الزيادة في ارتفاع الأسعار إلى الزيادة في الأجور والرواتب وينتج عن ذلك المزيد من ارتفاع الأسعار ويزيد من حدة التضخم ، أي يصبح التضخم تصاعدياً يغذي نفسه بنفسه فعند زيادة الأسعار يتم زيادة الأجور والرواتب وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة الأسعار وهكذا يتصاعد التضخم في كثير من الدول المتخلفة .

٥- المكبوت: ويحدث في السلع المسعرة رسميا.

اثار التضخم

اولا- الآثار الاقتصادية للتضخم :

١- ارتفاع الأسعار وكمية النقود المتداولة :

يترتب على ارتفاع معدلات التضخم ارتفاع في أسعار المواد الاستهلاكية والخدمات وكلما ارتفعت الأسعار انخفضت قيمة النقود ونتج عن ذلك اضطراب في السوق بين البائعين والمشترين ، المنتجين والمستهلكين مما يدفع صغار المدخرين إلى استبدال العملة المحلية التي تفقد قيمتها يوماً بعد يوم ويلجأون إلى استبدالها بعملات أكثر استقراراً أو شراء الذهب أو العقارات ، وذلك لأن التضخم يلعب بمنظومة الأسعار النسبية المختلفة لأن ارتفاع الأسعار لا يشمل جميع السلع والخدمات بنسبة واحدة أو في وقت واحد فبعض السلع والخدمات ترتفع أسعارها بسرعة في حين أن البعض الآخر يتغير بسرعة أقل (ببطء) كما أن بعض السلع والخدمات تظل أسعارها جامدة ، ولهذا فهناك من يتضرر من التضخم المستمر كما أن هناك المستفيد من التضخم .

٢- التضخم يتسبب في إعادة توزيع الدخل بين طبقات المجتمع :

تتأثر الشرائح الاجتماعية ذوي الدخول الثابتة من موظفي الحكومة والمتقاعدين وتتدهور دخولهم بسبب التضخم في حين يستفيد أصحاب الدخول المتغيرة مثل التجار فتزيد دخولهم عادة مع ازدياد معدلات التضخم .

٣- إعادة توزيع الثروة القومية على نحو عشوائي :

يتعرض صغار المدخرين لأصول مالية إلى خسائر كبيرة عندما تنخفض القيمة الحقيقية لمدخراتهم بسبب ارتفاع الأسعار ، في حين يستفيد من ارتفاع الأسعار أولئك الذين يستثمرون أو يدخرون في أصول عينية كالأراضي أو الذهب .

ثانياً : الآثار الاجتماعية للتضخم :

التضخم ظاهرة اقتصادية تعكس آثارها مباشرة على المجتمع وهذه الآثار تتمثل في التالي:

١. إن أول مظاهر التضخم هو في ارتفاع الأسعار للسلع والخدمات على نحو تصاعدي مستمر ويكون هذا الارتفاع نتيجة لعدة أسباب منها :

أ. تلجأ الدولة إلى زيادة الإنفاق الحكومي عن طريق إصدار نقدي يؤدي إلى زيادة في كمية النقود لا يقابله زيادة في إنتاج السلع والخدمات فترتفع أسعار السلع والخدمات ويزيد عدد الفقراء في المجتمع .

ب. الارتفاع في تكاليف الإنتاج (زيادة أسعار المواد الخام المحلية والخارجية ، ارتفاع تكاليف وسائل الإنتاج) يؤدي إلى ارتفاع في الأسعار .

ج. الزيادة أو الفائض في الطلب الكلي على السلع والخدمات دون أن يقابل ذلك زيادة في مستوى العرض الكلي للسلع والخدمات نظراً لعدم مرونة الجهاز الإنتاجي في الدول المتخلفة بدرجة لمواجهة الزيادة في الطلب الكلي فترتفع الأسعار التي تؤدي إلى التضخم .

٢. ينعكس ارتفاع الأسعار (التضخم) سلبياً على القدرة الشرائية لذوي الدخول الثابتة من الموظفين الحكوميين والمتقاعدين ، فكلما ارتفعت الأسعار مع بقاء دخولهم على حالها كلما نقص استهلاكهم وتنازلهم عن الطلب على بعض السلع لعدم قدرتهم الحصول عليها وقد يقتصر الاستهلاك على المواد الأساسية التي تضمن الاستمرار المعيشي للأسر .

٣. إن شرائح واسعة من المجتمع في الدول الفقيرة والمتخلفة هم من ذوي الدخول المحدودة الذين يعانون ويواجهون أعباء الحياة اليومية ويتعرضون لضغوط نفسية تجعلهم في وضع اجتماعي يجبرهم على البحث عن وسائل تساعدهم على رفع مستوى دخولهم لتوفير احتياجاتهم واحتياجات من يعولونهم من خلال العمل في أكثر من مهنة أو توجه البعض إلى الانحراف سلوكياً نحو الفساد فيسعى إلى الكسب غير المشروع كقبول الرشوة والغش والتحايل .

٤. يؤدي (التضخم) ارتفاع الأسعار إلى تسرب عدد من أطفال الأسر الفقيرة من مدارسهم ويمتهنون بعض الأعمال القاسية عليهم أو يمارسون التسول لكسب بعض المال لسد حاجاتهم المعيشية اليومية .

٥. زيادة البطالة : تزيد من عدد العاطلين عن العمل في المجتمعات الفقيرة ، فالمجتمع الذي يعيش ظاهرة التضخم يعد مجتمعاً فقيراً ولو كان يتمتع بموارد اقتصادية إذ أن التضخم المستمر يخلق بيئة غير مناسبة للاستثمار سواءً بالنسبة للقطاع الخاص المحلي أو الأجنبي ، وتنحصر فرص العمل في الوظائف الحكومية القليلة وتكون فرص العمل غير الحكومية المعروضة أقل بكثير من الطلب على العمل مما يؤدي إلى زيادة البطالة ، ولا تحقق الدولة التي تعاني من مشكلة البطالة نمواً اقتصادياً بمعدل يساوي نسبة الزيادة في كمية النقود المتداولة التي تحدث نتيجة لإصدارات نقدية مستمرة مما يخفض قيمتها أمام العملات الأخرى فترتفع أسعار صرف العملات الأجنبية أمام العملة الوطنية ويرتفع معدل التضخم وبالتالي زيادة المشكلة الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن ذلك

طرق علاج التضخم

اولا- السياسة النقدية وادواتها

تعرف السياسة النقدية بأنها تلك السياسة ذات علاقة بالنقود والجهاز المصرفي والتي تؤثر على عرض النقود إما بزيادة حجمها أو الإقلال منها وبواسطة الأدوات التالية:
١- سعر أو معدل الفائدة :وهو السعر الذي تتعامل فيه البنوك التجارية مع الأفراد أي ما هو يحصل عملية الأفراد مقابل مدخراتهم لدى البنوك التجارية.
تلتزم البنوك التجارية بالحد الأعلى لسنة الفائدة التي يحدده البنك المركزي وهو الوحيد الذي له الصلاحية (الحق) في تغير هذا السعر في حالة التضخم حيث يتم امتصاص الكتلة الزائدة من السيولة عن طريق أسعار الفائدة على الودائع لأفراد أفراد أو المؤسسات لإيداع أموالهم.

٢ - سعر أو معدل الخصم : وهو السعر الذي تتعامل به البنوك المركزية مع التجارية وهو أعلى بقليل من معدلات الفائدة حتى تستطيع البنوك التجارية تحقيق بعض الربح المادي.

٣ - نسبة الاحتياط القانوني: وهي النسبة التي لابد أن يحتفظ بها البنك التجاري من كل وديعة تداع فيه وهي على شكل نقود سائلة لدى البنك المركزي ولا يحصل مقابلها على فائدة

٤ - عملية السوق المفتوحة: ويتمثل ذلك في قيام البنك المركزي شراء أو بيع سندات الحكومة من البنوك التجارية بهدف الرفع من احتياطاتها النقدية لتمكينها من الاقتراض أما إذا أداع البنك المركزي الساندات إلى البنوك التجارية مما يؤدي إلى تقليص احتياطاتها النقدية وبالتالي امتصاص الكتلة الزائدة تساعد أدوات السياسة النقدية بتحكم في كمية النقود المعروضة إما بزيادتها في حالة الانكماش أو تقليصها في حالة التضخم إذن تعتبر وسيلة هامة من وسائل التحكم في التضخم

ثانيا : السياسة المالية وأدواتها.

يقصد بسياسة المالية سياسة الحكومة في تحديد المصادر المتلفة للأدوات العامة لدولة وتحديد أهمية هذه المصادر من جهة وتحديد الكيفية التي تستخدم بها من جهة أخرى لتمويل الإنفاق العام بحيث تحقق الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية لدولة وأهم أدواتها هي:

١ـ الضرائب بكافة أنواعها : مثل ضرائب الشركات والرسوم الجمركية الغير المباشرة على السلع المحلية أو المستوردة وتحد سياسة الحكومة الضريبة وما يتناسب مع أهدافها العامة التي تعكس إستراتجية الحكومة

٢ ـ الإنفاق الحكومي: فحجم الإنفاق الحكومي وكيفية توزيع مستوى النشاط في كل القطاعات الاقتصادية وما يرتبط به من نشاطات إنتاجية أخرى أي تحويل النفقات الحكومية عن طريق زيادة الضرائب أو لتقليل النفقات الحكومية بالقدر الذي يضر بنشاط الاقتصادي أو تأجيل ببعض مشروعات الاقتصادية.

٣ ـ الدين العام : تعتبر السياسة الدولة اتجاه الدين العام من حيث حجمه ومعدلات نموه وسبيل الحصول عليه من الوسائل المهمة في تأثير على مستوى النشاط الاقتصادي ، أما إذا كانت الموازنة العامة تتحقق فائض فإن حجم هذا الفائض يمكن أن يؤثر بصفة مختلفة على الاقتصاد الوطني.
توجد إجراءات أخرى معالجة لتضخم منها:

- الرقابة المباشرة على أسعار بوضع حد أقصى وحد أدنى لها و استخدام نظام البطاقات في توزيع السلع الضرورية

-إنتاج بعض السلع الضرورية على حساب بعض السلع الكمالية
*الرقابة على الأجور فهي ضرورية لإنفاق الأسعار والأجور وكذلك تخفيض القيود على الواردات يساعد في زيادة عرض السلع الأساسية وتخفيض الضغوط التضخمية ومن الإجراءات التي تساعد على علاج التضخم رفع الإنتاجية بشكل عام وزيادة حجم الادخار القومي.